الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

ـ دراسة حالة شركة سونلغاز بالوادي ـ

من إعداد الطلبة :

- بن ناصر العربي
- مسعودي العائش
- سعيد علي

تحت إشراف الدكتور :

* مايدة محمد فيصل

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة ووفقنا في إنجار هذا العمل نتوجه بالشكر الجزيل و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات، و نخص بالذكر الأستاذ المشرف (مايدة محمد فيصل) الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحة القيمة التي كانت عونا لنا في هذا البحث.

و لا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة الذين أمدونا بالمراجع و الوثائق العلمية لإثراء هذا البحث.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

نهدي هذه المذكرة إلى الوالدين الكريمين حفضهما الله و إلى كل الإخوة والأخوات و إلى

كل الأصدقاء و كل من يعرفنا

وإلى كل الأساتذة الذين رافقونا خلال المشوار الدراسي

وإلى كل دفعة ثالثة مالية مؤسسة

العربي – العائش – علي

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): عناصر نظام المعلومات المحاسبية 13
الشكل رقم (2): مستخدمو القوائم المالية 18
الشكل رقم (03):الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الوسط فرع الوادي 44
الشكل رقم(04): نظام المعلومات المحاسبيHissab 46

فهرس الجداول

جدول رقم (01): الطاقة التشغيلية لشركة سونلغاز بالوادي 41
الجدول رقم(02):الميزانية المختصرة لسنة 2016 47
الجدول رقم(03):الميزانية المختصرة لسنوات 2017 48
الجدول رقم(04):الميزانية المختصرة لسنوات 2018 48
الجدول رقم(05): جدول حسابات النتائج لسنوات 2016، 2017، 2018 49
الجدول رقم(06): رأس المال العامل بطريقة أعلى الميزانية.....51
الجدول رقم(07): رأس المال العامل الخاص 52
الجدول رقم(08): رأس المال العامل الأجنبي 52
الجدول رقم(09): رأس المال العامل الإجمالي 53
الجدول رقم(10): الاحتياج في رأس المال العامل 53
الجدول رقم(11): الخزينة 54
الجدول رقم(12): نسب السيولة العامة (التداول) 54
الجدول رقم(13): نسبة السيولة السريعة: 55
الجدول رقم(14): نسبة صافي الربح على المبيعات 55
الجدول رقم(15): نسبة صافي الربح على الأصول 56
الجدول رقم(16): العائد على حقوق الملكية: 56
الجدول رقم(17): معدل دوران المخزون 57
الجدول رقم(19): معدل دوران إجمالي الأصول.....58
الجدول رقم(20): معدل دوران الأصول الثابتة 58
الجدول رقم(21): نسب المردودية 59
الجدول رقم(22): نسب الرافعة المالية 59

الفهارس

شكر وعرفان .....

الإهداء .....

الفهارس .....

مقدمة..... أ

الفصل الأول نظم المعلومات المحاسبية والأداء المالي

المبحث الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية 4

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية 4

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها..... 4

الفرع الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية 6

الفرع الثالث: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية 7

المطلب الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية 8

الفرع الأول: تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية 8

الفرع الثاني: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية 9

الفرع الثالث: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبية 11

المطلب الثالث: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية 12

الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي 12

الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبي 13

الفرع الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبي.....14

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.....16

المطلب الأول: تعريف وأهداف القوائم المالية 16

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية 16

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية 16

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية 17

المطلب الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية.....19

الفرع الأول: قائمة المركز المالي(الميزانية) 19
الفرع الثاني: قائمة الدخل(نتيجة الأعمال) 20
الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية 20
الفرع الرابع: قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة 21
الفرع الخامس: الملاحق 22

المبحث الثالث: أساسيات حول الأداء المالي 23
المطلب الأول: تعريف، أهداف الأداء المالي 23
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي 23
الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي 23
المطلب الثاني: معايير تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه 25
الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي 25
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي 25
المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي 26
الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي 26
الفرع الثاني: النسب المالية 30
الفرع الثالث: المردودية وأثر الرافعة المالية 36

خلاصة: 38

الفصل الثاني دراسة ميدانية لشركة سونلغاز بالوادي

تمهيد..... 40

المبحث الأول: لمحة عامة لشركة الكهرباء والغاز بالوادي 41
المطلب الأول : نشأة وهيكلة شركة الكهرباء والغاز بالوادي 41
الفرع الأول : النشأة و الموقع الجغرافي: 41
المطلب الثاني: دور و أهداف شركة سونلغاز في الاقتصاد الوطني: 41
الفرع الأول: دور شركة سونلغاز 41
الفرع الثاني: أهداف شركة سونلغاز 42

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركة سونلغاز بالوادي **45**
المطلب الأول: مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي لشركة سونلغاز بالوادي 45
الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي 45
الفرع الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي 45
الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي 45
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي 47
الفرع الأول: القوائم المالية لشركة سونلغاز بالوادي 47
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في شركة سونلغاز بالوادي 51
الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي 51
الفرع الثاني: النسب المالية 54
الفرع الثالث: المردودية وأثر الرافعة المالية 59

خلاصة: 60

الخاتمة **62**

قائمة المصادر والمراجع **66**

الملاحق **69**

مقدمة

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بأخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز مع منافسة شديدة، ليس بالضرورة لتحقيق تقدمها وازدراها ولكن غالبا حفاظا على بقائها. وكان صلب هذا التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات وما سايره من تغير في المفاهيم وظهور لموارد جديدة أصبح لزاما على المؤسسة الاقتصادية التحكم فيها واستغلالها على أحسن وجه لتحقيق رقيها وعلى رأسها مورد المعلومات الذي يعتبر موردا استراتيجيا في عملية تسيير المؤسسة، ونجاح المؤسسة يتعلق بمدى نجاح الأنظمة المعلوماتية المنتجة لهذه المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية.

ونجد من بين هذه الأنظمة نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر من أقدم نظم المعلومات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية، وهو أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية وله موقع متميز في المؤسسة الاقتصادية، يظهر من علاقته المتشابكة مع الأنظمة الأخرى كونها مصدرا لمدخلاته والتي يقوم بمعالجتها ويقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المسيرين والمحللين والمحاسبين في اتخاذ العديد من القرارات التي تتعلق بالمؤسسة.

ومن هنا أيضا تبرز أهمية تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي لها. وهذا ما يؤدي إلى دراسة التقارير والقوائم المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي بشكل مفصل وعملي وذلك باستخدام الأساليب الكمية الحديثة والمتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بشكل أكثر دقة بمستقبلها الاقتصادي والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي.

وهي تحتاج إلى محللين ماليين أكفاء يستطيعون القيام بهذه المهمة وبالتالي فإن المعلومات المالية والمحاسبية هي الوسيلة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تحديد مركزها المالي وتقييم وتحسين أدائها المالي من خلال الأنشطة العملياتية التي تقوم بها المؤسسة خلال الدورة المالية والتي تظهر في قائمة الدخل، وتتمثل الوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير والقوائم المالية والتي يجب أن تكون ملائمة وموضوعية، كما يجب أن تتصف بالمصداقية والجودة حتى يمكن لمستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأيضا تستطيع بها المؤسسة تحديد وتقدير وضعيتها المالية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

1. ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبي؟
2. فيما تتمثل المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في تقييم أدائها المالي؟
3. ما مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في تقييم وتحسين الأداء المالي لشركة سونلغاز بالوادي؟

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. نظام المعلومات المحاسبي هو أحد نظم المعلومات التي يعتمد عليها الموظفين داخل المؤسسة، والمنتج للمعلومات المحاسبية.
2. تتمثل المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في تقييم أدائها المالي في التقارير والقوائم المالية

3. لنظم المعلومات المحاسبية دور فعال داخل شركة سونلغاز وذلك من خلال الاعتماد على برنامج hissab الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لنظام المعلومات المحاسبي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فهي تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، وتستمد هذه الأهمية من خلال التقارير والقوائم والمعلومات المحاسبية لما ذلك من اثر كبير في تحسين الأداء المالي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهذاف نذكر منها:

- التعرف على نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.
- بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- محاولة التعرف على كيفية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث ومختلف الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في المفاهيم والجوانب الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية والأداء المالي، والمنهج الاقتصادية، إضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال الاعتماد على دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز بالوادي، وإسقاط الجانب النظري عليها.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

امتدت فترة دراسة الحالة من 2019/06/02 إلى 2019/06/13 حيث يقتصر الجانب التطبيقي على دراسة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي لشركة سونلغاز بالوادي.

تقسيمات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنقوم بتقسيم الدراسة إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: نظم المعلومات المحاسبية والأداء المالي؛ حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول جاء بعنوان الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التعريف بنظام المعلومات المحاسبي وخصائصه إضافة إلى العناصر والمكونات التي يتضمنها، أما المبحث الثاني بعنوان المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، حيث تم التعريف بالقوائم المالية وأهم أهدافها ومستخدمو هذه القوائم وحاجاتهم من المعلومات التي توضحها القوائم المالية، وفي المبحث الثالث والأخير بعنوان أساسيات حول الأداء المالي، حيث تم التعريف بالأداء المالي ومعايير تقييمه إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية التي من خلالها يتم قياس وتقدير تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لشركة سونلغاز بالوادي؛ حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين فقط، المبحث الأول بعنوان لمحة عامة لشركة سونلغاز بالوادي وذلك من خلال التعريف بالشركة والهيكل التنظيمي لها، أما المبحث الثاني تم من خلاله حساب وتحليل وتفسير أهم النسب والمؤشرات المالية للشركة ومعرفة المعلومات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة، التحليلي في تبيان دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

الفصل الأول:

نظم المعلومات المحاسبية والأداء المالي

المبحث الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها.

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها "كل المعلومات الكمية والغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[1]

ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية

لكي يستطيع متخذ القرار ان يفاضل بين البدائل المختلفة عليه أن يستخدم معلومات تتميز بخصائص معينة ويمكن تقسيم خصائص المعلومات كما يلي:

1. **الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية:** وتتمثل فيما يلي:[2]

❖ **الملائمة**

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف التأثير على ذلك القرار، وتعتمد الملائمة بدورها على ثلاث خصائص هي:

- **توقيت المعلومات:** بمعنى تتاح المعلومات لمتخذ القرار عند الحاجة وفي الوقت المناسب وأن تكون متاحة عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها أو قدرة متخذ القرار على اتخاذ القرار أو تغييره.

- **التغذية العكسية:** ويقصد بها قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف وجميع المجالات بحيث يمكن استخدامها في تقييم الأحداث السابقة.

[1] محمد زهرو قدع وآخرون، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة، 2016 2017، ص، 40

[2] حكيمة وطار، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2013، ص، ص، 34، 36

ـ القدرة على التنبؤ: أي أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤية بالمستقبل وأن تكون صالحة ومفيدة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

❖ **أمانة المعلومات وأركان الثقة بها أو الاعتماد عليها**

المعلومات يجب أن تعرض بأمانة وبطريقة موضوعية وحتى تتوافر الخاصية في هذه المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها وتعني أن تكون المعلومات لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم مالية معينة إذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهى كل منهم إلى نتيجة تختلف عن الآخر فعند إذن تكون مثل هذه المعلومات غير موضوعية وغير قابلة للتحقق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدم إذا توفرت بها الخصائص الثانوية.

✓ **حيادية المعلومات**

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية محايدة حتى يمكن الاعتماد عليها ويعني ذلك أن لا تكون المعلومات متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى، ويعني الحياد أيضا أنه عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية متوقعة.

✓ **الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية**

وهو ما يتعارف عليه في المحاسبة بالموضوعية في القياس والموضوعية في التقرير. ويقصد بالموضوعية تمثيل المضمون والجوهر وليس الشكل.

✓ **القابلية للتحقق**

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها

2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

إضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها وهي:[1]

❖ **الثبات:** ويعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى وإذا ما تم أي تغيير فيجب الإشارة إلى ذلك لكي يؤخذ بعين الاعتبار من طرف مستخدمي المعلومات.

[1] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد خضير بسكرة، سنة 2011، ص، ص، 60، 61

❖ **القابلية للمقارنة: أي أن** يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة بينها وبين مؤسسات أخرى، وتؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي المعلومات من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة والمؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة أو مقارنة أداء المؤسسة ذاتها في فترات زمنية مختلفة.

ولكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس والالتزام بذالك من فترة مالية إلى أخرى يزيد من الثقة في المعلومات وبالتالي يتحقق الهدف منها.
- الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية إلى أخرى حتى تتم المقارنة بكفاءة وفعالية ولإعطاء ثقة أكثر بها يجب الالتزام بسياسة محاسبية ثابتة ولا يعني الثبات في الطريقة المتبعة فقط إنما أيضا الثبات في تفسير الطريقة المتبعة.

❖ **القابلية للفهم**

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم لمستخدميها ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها كما تتوقف على إمكانيات مستخدميها هذا ما يفرض على من يضع معايير المحاسبة ومن يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على معرفة بقدرات مستخدميها، ولفهم أحسن للمعلومات المحاسبية يجب إتباع الإجراءات التالية:

* تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمستخدمي القوائم المالية وليس فقط المحاسبين.
* الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم.
* وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض.
* تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدم هذه القوائم في معرفتها.

الفرع الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف المعلومات المحاسبية كما يلي:[1]

ـ معلومات تاريخية مالية:

هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة للعمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من الربح والخسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها

[1] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 37

ـ معلومات عن التخطيط والرقابة.

هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام للإدارة وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال إعداد التقديرات اللازمة لإعداد الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث يبرز الموازنات التخطيطية والوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحيد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى، ويمكن أن يقدم هذا النوع من المعلومات كلا من:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون الملومات تتعلق بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية .
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام المحاسبة التخطيطية.
- نظام الرقابة الداخلية.

ـ معلومات لحل المشاكل

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية، أي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة، وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة تستخدم هذه المعلومات في التخطيط الطويل الأجل، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

الفرع الثالث: أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة. بحيث يستفيد المستخدمين من المعلومات وتكسبهم قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات. على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالمعلومات المحاسبية التي تفي احتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المحاسبية للمؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها، كما تهتم الإدارة بالمعلومات التي تحويها المعلومات المحاسبية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات.

ـ تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشأة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ـ تلبي البيانات المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، ومع ذلك فإن تلك البيانات لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك راجع إلى حد كبير أن تلك البيانات تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

تظهر البيانات المالية أيضا نتائج كفاءة أداء الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال، قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.[1]

المطلب الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

إن أي نظام معلومات محاسبي يتميز بمجموعة من الخصائص والمكونات كما انه يؤدي مجموعة من الوظائف ويحقق جملة من الأهداف، وعلى هذا الأساس قسم هذا المطلب إلى ثلاثة مطالب وهي:

الفرع الأول: تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنها" أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع(Accumulate) وتبويب(Classify)، ومعالجة(Process)، وتحليل(Analyze)، وتوصيل(Communicate)، المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية."[2]

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية(AIS) بذلك على أساس أنه"هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات"[3]

كما يعرف أيضا " نظام المعلومات المحاسبية هو نظام معلومات رسمي بمعنى انه يجمع، ويشغل، ويخزن البيانات، ويوفر تقارير رسمية مطلوبة".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية على أنه ذلك النظام الذي يقوم بمجموعة من الوظائف المختلفة داخل المنشأة الاقتصادية حيث يسمح بتجميع، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية إلى مختلف الأطراف الداخلية والخارجية بهدف إشباع حاجاتهم المختلفة من هاته المعلومات، والتي تكون في شكل تقارير رسمية، من اجل اتخاذ القرارات المناسبة.

[1] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص،38

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**- دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة، 2007،ص، 14

[3] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة، 2004، ص، 17.

[4] محمد شوقي بشاوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، سنة، 1989، ص، 145.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية يتميز بمجموعة من الخصائص إذا توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة المتواجد فيها بحيث يكون مؤديا لوظيفته التي طور في اجلها في هذه المؤسسة.

وفيما يلي مجموعة من الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون كفؤا أو فعالا:[1]

- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشاة الاقتصادية.

- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

الفرع الثاني: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل وظائف نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:[2]

1) تجميع وتخزين البيانات: المتعلقة بالأنشطة والعمليات المالية المختلفة مما يمكن المنشأة من مراجعة الأحداث السابقة كلما أرادت ذالك، من خلال استلام المستندات والوثائق الأساسية الناتجة **عن** نظام العمليات، وبإتباع مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحتها ودقتها وشمولية البيانات ويعتمد على ذلك في نماذج موحدة للوثائق المستخدمة بهدف:

- تحديد البيانات التي يجب أن تحملها هذه الوثائق لتحسن صحتها ودقتها.
- تحقيق رقابة أفضل على محتويات هذه الوثائق.

[1] محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، سنة 2001، ص، 59

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص،ص، 24، 25

2) **معالجة البيانات:** وتحويلها إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المنشأة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة. وتتضمن هذه المرحلة:

- ← فرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا.
- ← تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية استنادا إلى دليل حسابات المؤسسة.
- ← إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل: الجمع، الطرح، القسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية.
- ← ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
- ← إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات.

3) **توليد معلومات مفيدة:** لاتخاذ القرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وتكون في شكل تقارير مالية(ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج، الميزانية) وتقارير إدارية والتي توفر معلومات تشغيلية عن أداء الشركة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية(المبيعات، المشتريات، المخزون ...الخ).

4) **تأمين الرقابة الكاملة:** لحماية أصول المنشاة وممتلكاتها، بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الغشاء والأخطاء، وتوفير معلومات دقيقة تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ويتحقق ذلك من خلال الرقابة على عمليات تسجيل ومعالجة البيانات من خلال الاعتماد على إجراءات رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المؤسسة أهمها:

- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات في تنفيذ الإعمال.
- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة وآمنة.
- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبي لا تختلف مكوناته كثيرا عن أي نظام معلومات فهو نظام مادي ملموس يتطلب مجموعة من الموارد والمكونات المادية وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:[1]

أ- وحدة المعالجة: تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية إلى معلومات مفيدة قابلة للاستخدام، واتخاذ القرار وذلك من خلال الحاسب أو التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

ب- قاعدة البيانات: وتتضمن كل البيانات التي تم تخزينها في السابق سواء على أقراص واسطوانات ممغنطة أو سجلات محاسبية.

ت- الإجراءات: تشمل متابعة خطوات معالجة البيانات داخل نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال انجازها عبر الحاسب أو يدويا.

[1] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، مصر، سنة، 2003، ص، 50

ث- وحدة إدخال وإخراج البيانات: وتتضمن الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات، سواء تمت عمليات التخزين يدويا أو عبر الحاسب.

ج- موارد أخرى: مثل تكلفة الاستثمار المبدئي والأصول الثابتة المكونة للنظام، والموارد البشرية كالمحاسبين والموظفين القائمين بأعمال النظام المعلومات المحاسبي وينبغي توفير التمويل اللازم لذلك باستمرار ممثلا في النفقات السنوية لتشغيل النظام.[1]

الفرع الثالث: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبية

أولا: أهمية نظام المعلومات المحاسبية

إن أهمية نظم المعلومات المحاسبية جعلت من الضرورة دراستها والاهتمام بها وذلك من أجل الأتي:[2]

- ✓ فهم كيف يعمل النظام المحاسبي لمعرفة:
  - كيف تجمع البيانات عن أنشطة المؤسسة وأحداثها التجارية.
  - كيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المؤسسة.
- ✓ يحتاج المدققون لفهم الأنظمة المستخدمة لإصدار القوائم المالية للمؤسسة.
- ✓ يحتاج المتخصصون في الضرائب لفهم كافي لنظم المعلومات المحاسبية الخاصة بعملائهم وذلك ليكون واثقين من أن المعلومات المستخدمة للتخطيط الضريبي والتزام العمل مكتملة ودقيقة.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل أهداف نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:[3]

* يسعى نظام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية وبما يمكن أن يساعدها في اتخاذ العديد من القرارات، وهي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:
* قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
* توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.
* تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المؤسسة.
* عرض وتحليل أعمال المؤسسة حيث يتمكن القائمين على إدارتها في تقييم أداء الأنشطة المختلفة للمؤسسة.

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام**. ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية،سنة، 2010، ص، 63

[2] حكيمة وطار، مرجع سابق، ص، 29

[3] أحمد رجب عبد العال وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية**، الدار الجامعية، سنة، 2003، ص، 75

المطلب الثالث: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية

سيتم في هذا المطلب التعرف على أهم المبادئ والعناصر والمقومات ومراحل التطور نظام المعلومات المحاسبي:

الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المبادئ التي تدعم فعاليته وتتمثل فيما يلي:[1]

- **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها

من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة ولحجم السيولة وإمكانياته المالية .

- **مبدأ الثبات في إعداد التقارير:** إن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.
- **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:** مادام أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.
- **مبدأ الهيكلة:** حيث يجب أن يراعي في تصميم نظام المعلومات ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية، والتي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد ذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.
- **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:** يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة، والتي تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة سليمة في اتخاذ القرارات، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيق نطاقا من مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات، كما تتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، إضافة السلطات والمسؤوليات،
- **مبدأ المرونة:** يجب أن يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي في المستقبل، ولكن مع مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات.
- **مبدأ إعداد التقارير:** تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعتبر وسيلة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصداقية كي تكون أساسا للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الملائمة.
- **الكفاءة الكلفوية:** بحيث أن المنافع التي يمكن الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد وتتجاوز الكلفة اللازمة لتجهيزها.
- **الفائدة في الاستخدام:** إذ يجب أن تكون مفهومة وملائمة ويمكن الاعتماد عليها وتتمتع بالتزامن والدقة، لذلك فإنه يتطلب الوقوف عليها وتحليل الاحتياجات وعرفة المستخدمين المختلفين لها.

[1] أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد01 نوفمبر، سنة 2002، ص، ص، 58، 59

الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبي

وتتمثل عناصر نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:

1. **المدخلات:** تبدأ عملية تجهيز بيانات العمليات بوجود مستندات(دليل مادي) يستخدم كأساس لإدخال البيانات إلى النظام المالي وهذه المستندات قد تكون في صورة طلب من العميل، فواتير مشتريات، أمر توريد، بطاقة عمل وما إلى ذلك. وعادة ما تكون هذه المستندات في صورة نماذج مطبوعة Forms لتسهيل استخدام وإدخال البيانات إلى النظام. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن استخدام البيانات الموجودة في مستند معين للتسجيل في أكثر من نظام فرعي، ويفضل دائما الاحتفاظ بهذه المستندات في ملفات خاصة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة أو للتحقيق من صحة المدخلات.[1]

2. **العمليات التشغيلية:** وهي مجموعة العمليات التي تجرى بواسطة الأجهزة أو القوى التي تقوم بتحويل المخلات إلى مخرجات، وفي نظام المعلومات المحاسبية تتمثل العمليات التشغيلية في عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات(البيانات) في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية.

3. **المخرجات:** وهي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجرى على المدخلات، وفي نظام المعلومات المحاسبية تشمل المخرجات: مجموعة التقارير والقوائم المالية والمعلومات المختلفة الناتجة عن تفاعلات العمليات التشغيلية للمدخلات في إطار المتغيرات البيئية والذاتية للجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها.

4. **التغذية العكسية:** وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظم السابقة(المخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات) والتأكد من مدى دقتها وإمكانيتها في تحقيق أهدافها. وفي نظام المعلومات المحاسبية تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولا إلى تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي لتحقيقها وذلك بغية خدمة المؤسسة ككل.[2]

والشكل التالي يوضح عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

الشكل رقم (1): عناصر نظام المعلومات المحاسبية

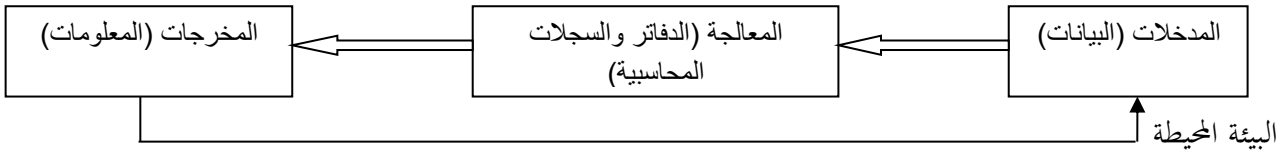

المصدر: حكيمة وطار، مرجع سابق، ص،29

[1] محمد الفيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية(مدخل النظم)**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ص، 111

[2] محمد يوسف الحفناوي، **مرجع سابق**، ص، ص، 71، 72

الفرع الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

هناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل أهمها، حجم الوحدة الاقتصادية، طبيعة النشاط، الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتشغيل النظام، طبيعة النظام من حيث كونه يدويا أو آليا أو الكترونيا، إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشمل هذه المقومات كل من:

1) **المجموعة المستندية:** تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

- ♦ توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- ♦ تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة.
- ♦ تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية(المالية) السابقة.

2) **المجموعة الدفترية:** تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعينة.

3) **دليل الحسابات:** يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات و التبويبات و الترقيمات التي يمكن أن تعطي للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية.[1]

4) **مجموعة التقارير والقوائم المالية:** تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية والغير جارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

[1] قاسم إبراهيم لحبيطي، زياد يحي السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، سنة، 2003، ص، ص، 19، 20

وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

أ) **مجموعة التقارير المالية:** التي تحتوي عليها البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية، وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.

ب)**مجموعة القوائم المالية:** التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كل من: قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، إضافة إلى ذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها تفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات مثل: كيفية تقييم المخزون السلعي....الخ، وكذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلال إعداد الكشوفات الإضافية مثل: كشف التغيرات في المركز المالي وقائمة المصادر واستخدام الأموال ...الخ

ويمكن القول أن هذه المقومات تشكل فيما بينها سلسلة، كل حلقة فيها متممه للأخرى للحصول على القوائم مالية بغرض خدمة الجهات التي تستخدمها.[1]

[1] رحيمة العيفة، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد محمد خضير بسكرة، سنة، 20017، ص، 25

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تلعب القوائم المالية دورا هاما داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك لما تقدمه من إحصائيات ونتائج تبين وتوضح مدى نجاح أو فشل المؤسسة في استغلال الموارد الاقتصادية، وتوضح أيضا الوضعية المالية للمؤسسة وتقيم أدائها.

المطلب الأول: تعريف وأهداف القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها: "مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة، وتخضع هذه القوائم للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والتقييم والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات"[1]

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

حددت الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها فيما يلي:[2]

1) تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2) تلبي القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين ومع ذلك فإن تلك القوائم لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويرجع ذلك في حد كبير أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

3) تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

تستخرج تلك الأهداف من احتياجات مستخدمي القوائم المالية(المسيرين والملاك والبنوك والمستثمرين والمساهمين والسلطات الجبائية والسلطات الإحصائية الوطنية وسلطات التخطيط والتامين والأجراء والزبائن ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة).

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2008، ص، 24

[2] نبيل بن علي وآخرون، **دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، سنة ،2017، ص، 8

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

I) **المستثمرين الحاليين والمحتلون:** هم الفئة التي تكبدت مبالغ من أموالهم لذا فهم **بحاجة** لمعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبدوه من أموال وتشمل تلك المعلومات الخاصة بموارد المشروع والالتزامات المرتبطة به، والتغيرات فيها ومدى قدرة المشروع على تحقيق إيرادات وتحويله إلى ربحية بأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد.[1]

II) **الموظفين والمجموعات الممثلة لهم:** تشمل هذه الفئة كل من الموظفين والعاملين والنقابات والاتحادات العمالية المهنية التي تمثلهم، وغالبا ما يتركز اهتمام الموظف أو بالاطمئنان على الاستمرار في الوظيفة، كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم منشآتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوفر للعمل ومن هنا فإنه يهتم كثير بقراءة التقارير المحاسبية مادامت الوظيفة مضمونة ولأجر يصرف بانتظام إلا أن ذلك لا يضع من التسليم بحقيقة ان العاملين عادة ما يقومون بإنابة ممثليهم في النقابات أو الاتحادات العمالية للقيام بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها ومدى قدرتها على الاستمرار كمصدر للدخل، ولتحقيق ذلك تحتاج هذه الطائفة إلى معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي والقدرة على تحقيق تدفقات كافية والقدرة الربحية والتوقعات المستقبلية خاصة ما يتعلق بشؤون العمل العمالة.

III) **المقرضون:** ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضون سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض في استحقاقها وخدمة القروض أيضا أي كل متعلقات القرارات الائتمانية.

IV) **الموردون والدائنون والتجاريون:** وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستخدمة سوف تسدد موعدها وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل كالعميل الرئيسي لهم.[2]

V) **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

VI) **الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات:** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، مثل قانون المؤسسات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تسديد هذه الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.[3]

[1] أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة، 2007، ص، 5

[2] عبد الرحمان عازب الشيخ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، سنة، 2017، ص، 38

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإفصاح المالي الجوانب النظرية والتطبيقية**، دار وائل للنشر، عمان ، 2008، ص، 5

VII) **الجمهور**: هو بحاجة للمعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام، ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الفئات التي يرد ذكرها ضمن إطار

الشكل رقم (2): مستخدمو القوائم المالية

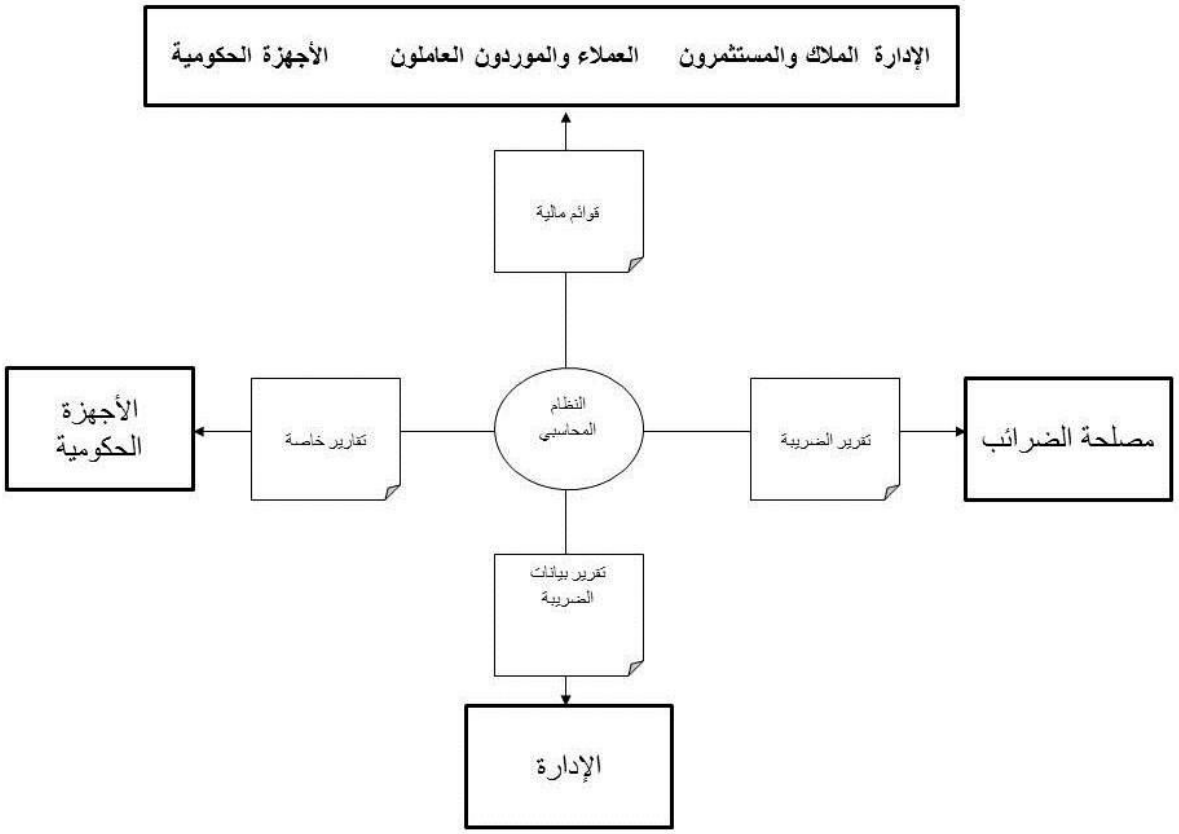

المصدر: حكيمة وطار، مرجع سابق، ص، 54

المطلب الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية

في هذا الفرع سيتم إلقاء الضوء على مختلف القوائم المالية التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي(الميزانية)

تعتبر قائمة المركز المالي الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات التي تتضمنها، "ويقصد بقائمة المركز المالي، ما لدى المؤسسة من موجودات وممتلكات في لحظة زمنية معينة أو ما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك"[1]

وتتكون قائمة المركز المالي من العناصر التالية:[2]

❖ **الأصول**: تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل التي تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة المعاملات وأحداث سابقة، ونميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية والمعيار الذي بموجبه يتم التمييز هو المدة، إذ كل ما كان أقل من سنة فهو أصل جاري، وما عدا ذلك فهو أصل غير جاري.

❖ **الخصوم**: هي الالتزامات المالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول منها على منافع اقتصادية، ويتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، وعليه فإن الأموال الخاصة والديون لأكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون الأقل من سنة خصوم جارية.

وتحقق قائمة المركز مجموعة من الأهداف والمزايا نذكرها فيما يلي:[3]

- معرفة الوضع المالي للمنشأة.
- الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.
- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.
- تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.
- التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، سنة، 2007،ص، 317

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط1، دار الثقافة للنشر، مصر، سنة، 2008، ص، 115

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**. ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة، 2009، ص، 72

الفرع الثاني: قائمة الدخل(نتيجة الأعمال)

تبين قائمة أو نتيجة الأعمال أداء المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية، فهي تفسر بعض وليس كل التغيرات، التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين(ميزانية أول المدة وآخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح(Accoual concept of earning).[1]

ويمكن أن تسمى أيضا قائمة الأرباح والإيرادات لأنها توضح كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتعرف قائمة الدخل على أنها: " هي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، تستخدم لتحديد ربحية المؤسسة أي مستوى أدائها، وكذلك في قياس قيمتها الاستثمارية واستحقاق ديونها، فهي تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية وتصميم كفاءة أداء المؤسسة"[2]

كما أن قائمة الدخل تتضمن مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:[3]

- **الإيرادات(النواتج)**: هي عبارة عن مدخلات أو زيادات أخرى في أصول المؤسسة أو تسوية الالتزامات أو خليط من الاثنين خلال فترة ما، نتيجة بيع أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو نشاطات أخرى نتيجة العمليات الرئيسية المستمرة للمؤسسة أو عملياتها المركزية.
- **المصاريف(الأعباء)**: وهي عبارة عن مخرجات أو استخدامات أخرى للأصول أو تكبد للخصوم أو خليط من الاثنين خلال فترة ما نتيجة لتسلم أو إنتاج بضاعة **أو** تقديم خدمات أو نتيجة أنشطة أخرى نتيجة العمليات الاعتيادية للمؤسسة أو عملياتها المركزية.
- **المكاسب(الأرباح)**: زيادة في صافي الأصول نتيجة لعمليات حديثة للمؤسسة ومن كل العمليات والظروف والأحداث المؤثرة على المؤسسة خلال فترة معينة.
- **الخسائر**: تمثل نقص في الأول نتيجة عمليات حديثة للمؤسسة ومن كل العمليات والظروف والأحداث المؤثرة على المؤسسة خلال فترة معينة.

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة وبالتالي يحدد مقبوضات(مصادر السيولة) والمصروفات(المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات الندية خلال الفترة كما يوفر المعلومات حول المقبوضات النقدية للشركة

[1] نعيم دهمش وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، ط1، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عملن، الأردن، سنة، 1999، ص، 34

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 48

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص، 133

والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية تهدف هذه القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.[1]

إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- معرفة المركز النقدي للمنشأة؛
- معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة؛
- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات النقدية في المستقبل؛
- التعرف على النقدية غير المتاحة للاستخدام في المنشاة؛
- مقارنة المنشآت النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها؛

الفرع الرابع: قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة

تعتبر قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة أحد أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير المالي السنوي الذي تعده إدارة المؤسسة، حيث تقدم هذه القائمة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية.

ويمكن تعريف قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة على أنها" هو جدول على شكل مصفوفة يبين في جانب الأسطر العناصر التي تؤثر على الأموال الخاصة، وفي جانب الخانات (الأعمدة) البنود المعنية بالتغير في رأس المال الاجتماعي، علاوات إصدار، فروق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتائج، هذا الجدول يبين لنا كيفية تغير العناصر المكونة للأموال الخاصة، وما هي العمليات المسئولة عن هذا التغيير"[2]

وتتكون قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة من العناصر التالية:[3]

- الربح أو الخسارة الصافية عن السنة المالية؛
- بنود الدخل (شاملة المكاسب) والمصروفات (شاملة الخسائر) والتي يتم الاعتراف بها ضممن حقوق الملكية؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تسجل أثرها مباشرة في رأس المال العام؛
- عمليات الرسملة (زيادة، نقصان، تسديد)؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة؛

[1] نبيل بن علي وآخرون، **دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، التخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، سنة، 2017، ص، ص، 16، 17

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 51

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح، **مرجع سابق**، ص، 163

- معاملا رأس المال والتوزيعات الرأسمالية.

الفرع الخامس: الملاحق

الملحق هو قائمة تتضمن جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة.

وتتمثل أهداف الملاحق فيما يلي:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات؛
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا؛
- إعطاء كل معلومات إضافية تسمح بفهم أحسن لوضعية المؤسسة وأدائها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل والمقيم المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.[1]

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، سنة، 2005 ص، 65

المبحث الثالث: أساسيات حول الأداء المالي

تسعى المؤسسات الاقتصادية دائما إلى تحسين أدائها المالي لتحقيق أهدافها المسطرة مع مراعاة كافة العوامل التي تؤثر على أدائها المالي

المطلب الأول: تعريف، أهداف الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي مفهوما طبقا لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة.[1]

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

حتى تتمكن الإدارة من تقييم الأداء المالي يجب الإشارة إلى الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف في:

أ) **السيولة واليسر المالي**: ويقصد بالسيولة " قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة والغير متوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمشروع "، ويرى S.Kolm أن تعريف سيولة أي عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى وأن السيولة المالية هي "انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام إلى للأموال إلى مال حاضر بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد"

أما اليسر المالي فيمثل بعدا مؤسسيا وخاصية شاملة إذ يمكن التعبير عنه "بالعلاقة بين الاستخدامات أو صافي التدفقات و المديونية أو حقوق الملكية والأموال المقترضة"، وتحقيق اليسر المالي هو الضمان الوحيد لسداد الالتزامات لذا يمكن القول أن المؤسسة قد تتمتع باليسر المالي مع أنها تمتلك سيولة قليلة والعكس غير صحيح.

ب)التوازن المالي: يعرف بأنه" الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل"، ومن ناحية أخرى يمثل في لحظة معينة" التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية"، ويقصد برأس المال الثابت عادة الاستثمارات التي يجب أن تمول بالأموال الدائمة التي يقصد بها رأس المال الخاص مضاف إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

ويظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة يتكيف تحقيقه على الدوام مع بقاء واستمرار المؤسسة كما يلي:

- يسمح لها بتامين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري الدائم بأموال طويلة الأجل.

[1] دغمان صهيب نور الدين وآخرون، **أثر تطبيق النظام المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، التخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة، 2017، ص، 24

– يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي.

– يكشف تحليله عن درجة الاستقلال المالي تجاه الغير(بصفة خاصة الدائنين).

– يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي.

– يمثل مقياس"صافي رأس المال العامل" ضمتنا لتمويل احتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير.[1]

ج)**المردودية**: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد، لتحقيقها، فهي بمنابة هدف كلي للمؤسسة ويرى **PETER DRUKER** بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها وتتمثل هذه الأهداف أو المجالات في: الإنتاجية، المردودية، الموارد المالية والفيزيائية، حصة السوق، أداء المسيرين الأفراد والمسؤولية الاجتماعية.

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، بصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

د) **إنشاء القيمة**: إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة ويجعل أهميتهم تحتل الصدراة.[2]

[1] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص، ص، 8، 9

[2] دغمان صهيب أمير الدين وآخرون، **مرجع سابق**، ص، 27

المطلب الثاني: معايير تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء المحقق والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب النشاط.[1]

ويعرف المعيار أنه "أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة"، وقد يأخذ هذا المعيار أشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات احصائية من واقع المؤسسة.

ويستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي وأهم هذه المعايير:

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.
2. **المعايير المستهدفة:** وهي عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا.
3. **المعايير الصناعية:** وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المؤسسة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق عن الأداء المالي المقبول للمؤسسة محليا أو إقليميا أو دوليا في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين: عوامل داخلية وعوامل خارجية[2]

أولا: العوامل الداخلية

وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة؛ ومن أهم هذه العوامل نجد:

- ✓ عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛
- ✓ درجة المركزية وحجم المؤسسة؛
- ✓ درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛

[1] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص، 23

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، ص، 58، 59

✓ مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة؛

✓ عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذي القرارات بشكل جيد.

ثانيا: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيرات وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاث فروع:

الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي

سنذكر في هذا الفرع أهم مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

أولا: رأس المال العامل

1ـ مفهوم رأس المال العامل:

يعتبر مفهوم رأس المال العامل من أكثر الطرق الآن شيوعا بين الشركات لقياس التغير في رأس المال العامل، وهو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. وتعبر قائمة التغير في المركز المالي وفق هذا المفهوم، على مقدار التغير في رأس المال العامل خلال فترة من الزمن، حيث تعتبر العمليات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال مصدرا، في حين تعتبر العمليات التي تؤدي إلى نقص رأس المال العامل استخداما.[1]

ويمكن حساب رأس المال العمال بطريقتين هما:[2]

ـ من أعلى الميزانية	**رأس المال العامل= الأموال الدائمة ـ الأصول الثابتة؛**
ـ من أدنى الميزانية	**رأس المال العامل = الأصول الدائمة ـ الديون القصيرة الأجل.**

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي "شركات وأسواق مالية** "ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة، 2009، ص، 197.

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 63.

2. أنواع رأس المال العامل:

عموما هناك ثلاث أنواع لرأس المال العامل وهي كالآتي: [1]

1.2. رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح بتمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة– الأصول الثابتة

2.2. رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول المتداولة التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول المتداولة

الهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبلغ الذي مولت به المؤسسة أصولها المتداولة.

3.2. رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة في تمويل أصولها ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

- التفسير المالي لرأس المال العامل: يمكن تقديم التفسير المالي لرأس المال العامل كما يلي:

- **رأس المال العامل الموجب:** في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش آمان لدى المؤسسة، وهي وضعية مناسبة بالنسبة للمؤسسة وهو مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، كما يدل على ان المؤسسة تمول استثماراتها بأموالها الدائمة؛
- **رأس المال العامل المعدوم:** أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وهي حالة نادرة الحدوث لعدم إمكانية المطابقة بين السيولة والالتزامات لمدة طويلة؛ وهي حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض.

[1] ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة، 1990، ص، 45.

- **رأس المال العامل السالب:** معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير، لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها عند مواعيدها، وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

هو المؤشر الثاني من مؤشرات التوازن المالي ويرتبط أساسا بدورة الاستغلال، فنشاط المؤسسة الاستغلالي الذي يتميز بالديناميكية والحركة يفرض عليها البحث عن جزء مكتمل يعالج الجانب السفلي للميزانية ويبرز جوانب تطورها وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.[1]

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

هي قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشر بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.

تبرر الحاجة إلى معرفة الاحتياج في رأس المال العامل إلى معرفة مواطن العجز في التمويل الخاص بتغطية الاحتياجات لان هذه الأخيرة يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة وتذبذب حركة الاستغلال.

2. حساب احتياجات رأس المال العامل:

يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بطريقتين هما:

أ) على مستوى دورة الاستغلال

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل + رصيد العمليات
احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل الصافي - الخزينة

ب) على مستوى الميزانية

احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية
احتياجات رأس المال العامل =(الأصول المتداولة قيم جاهزة) -(ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية

[1] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، ص، 65، 66

3ـ تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

تتمثل تغيرات احتياجات رأس المال العالم فيما يلي:

ـ احتياجات رأس المال العامل الموجب: هذا يدل على ان المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتوجب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية العجز؛

ـ احتياجات رأس المال العامل السالب: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول ان الحالة المالية للمؤسسة جيدة؛

ـ **احتياجات رأس المال العامل المعدوم:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا: الخزينة

1ـ تعريف الخزينة: يمكن تعريف الخزينة على أنها" عبارة عن مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال".[1]

ويمكن حساب الخزينة بطريقتين هما:

الخزينة = رأس المال العامل ـ احتياجات رأس المال العامل؛
الخزينة = قيم جاهزة ـ سلفيات مصرفية.

2ـ أوضاع الخزينة:

يمكن التمييز بين ثلاث حالات للخزينة:[2]

2ـ1ـ الخزينة الموجبة: هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص، 53.

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 66.

2.2ـ الخزينة السالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عملية الاستغلال، فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية؛

2ـ3ـ الخزينة المعدومة: إذا كانت الخزينة معدومة هذا يعني أن رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

الفرع الثاني: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل المالي الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، وسنتناول في هذا الفرع أهم النسب المالية التي تعتبر كمؤشر لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أولا: تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية على أنها العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من اجل الوصول إلى نتيجة تساعد المقيم المالي في اتخاذ القرار.

وبالنسب المالية يتمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة(مساهمين، زبائن، بنوك، موردون).

ثانيا: أنواع النسب المالية:

يمكن القول أن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة وغير المهمة. إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عدد محدود من النسب المعبرة كافيا ومفيدا.[1]

وتتضمن نسب السيولة مجموعة من النسب، ولكن سنذكر أهم النسب الشائعة والمتعارف عليها وهي:

1ـ نسب السيولة: ويقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت. وهناك عدد من المؤشرات على السيولة منها:[2]

[1] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص، 127.

[2] محي الدين عبد الرزاق حمزة، **أساسيات التحليل المالي**، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة، 2016، ص، 128.

❖ **نسبة التداول:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول = (الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة) 100x

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل وبكلمة أخرى أن يكون لدى المنشأة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا مع ضمان استمرار النشاط. لقد حظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية هذا القرن وخاصة لتقييم أغراض الائتمان، وتم تحديد معيارا عاما لهذه النسبة وهو **1/2** أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة، ولكن في الوقت الحالي ضعفت أهمية هذه النسبة لأن العبرة ليست في مبلغ الأصول المتداولة وإنما في تركيبة الأصول المتداولة وسرعة تحولها على نقدية هذا بالإضافة إلى أن هذه النسبة تدرس عنصرين من عناصر قائمة المركز المالي(**الأصول المتداولة والخصوم المتداولة**) والتي تم إعدادها في وقت معين وبالتالي فإن هذه النسبة قد تتغير بعد لحظات من إعداد القوائم المالية.[1]

❖ **نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وتعطى وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة + قيم الاستغلال) ÷ الالتزامات المتداولة

عموما يجب أن تكون هذه النسبة اقل من الواحد، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة، وتختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط وقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية ألا وهي المخزون كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة.[2]

❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب بالعلاقة التالية:[3]

نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

❖ **نسبة السيولة النقدية:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة النقدية = (الأصول النقدية والشبه نقدية / الخصوم المتداولة) 100 x

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي . مدخل صناعة القرار .** ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، ص، 82،83.

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 68.

[3] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص، 33.

وتظهر هذه النسبة مقدرة المنشأة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات القصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط. وهذا يعتبر إمعانا في سياسة الحيطة والحذر، وتفترض استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي.[1]

2ـ نسب الربحية: تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق الملكية، وهي تهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفايتها في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي، وتهتم بها الإدارة والملاك والمقرضين، وتتمثل فيما يلي:[2]

* **نسبة صافي الربح على المبيعات:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة صافي الربح على المبيعات = صافي الربح / المبيعات

ارتفاع هذه النسبة هو دليل على الأداء العام الجيد للمؤسسة في مجمل أنشطتها.

* **نسبة صافي الربح على الأصول:** : وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة صافي الربح على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول

إن الحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيلية لإدارة المؤسسة ونجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.

* **العائد على حقوق الملكية:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية(الأموال الخاصة)

يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة قدرة إدارة المؤسسة على تعظيم عائد المستثمرين، كما تبين نجاح هذه الإدارة في استخدام حقوق الملكية بشكل مريح.

3ـ نسب النشاط: تهتم نسب النشاط بقياس مدى فعالية الشركة في استخدام موارده المالية لها والرقابة عليها، وتتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول المختلفة، وقدرة المنشأة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع كذلك مقدرة إدارة المنشأة على تحصيل الديون من العملاء.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع أعلاه** ص، 74.
[2] حكيمة وطار، **مرجع أعلاه**، ص، 68.

وتفرض تلك النسب وجوب توازن مناسب بين مبيعات الشركة وأصولها كالمخزون والدينين والأصول الثابتة، وتتمثل أبرز النسب المتعلقة بالنشاط كل من معدل دوران المخزون، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الأصول الثابتة، معدل دوران الأصول.[1]

- **معدل دوران المخزون:** ونظرا لأهمية المخزون السلعي كبند من بنود الأصول، فإن الحكم على كفاءة إدارة هذا الأصل ذات أهمية كبيرة، ويقيس هذا المعدل عدد مرات تحول المخزون إلى مبيعات خلال السنة، كما أنه يقيس كفاءة الإدارة في الرقابة على المخزون ومدى سرعة تحوله إلى نقدية، أي كلما زاد معدل دوران المخزون كلما أعطى مؤشر لسرعة تحول المخزون إلى نقدية، كما ان هذا المعدل يعكس سلامة سياسة الشراء والتخزين ويحسب المعدل كالأتي:[2]

معدل دوران المخزون= المبيعات / المخزون

ونظرا لان المخزون عادة ما يقوم بالتكلفة فإنه يفضل أن يستخدم تكلفة المبيعات بدلا من المبيعات، كما أنه يفضل استخدام متوسط المخزون بدلا من رقم المخزون آخر المدة.

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون ثاني المدة) ÷ 2

وهذا يؤدي إلى تلاقي أثر التقلبات الموسمية على المخزون.

ومن العوامل التي تؤدي إلى انخفاض معدل دوران المخزون ما يلي:

- بطئ النشاط (الركود الاقتصادي).
- زيادة الاستثمار في المخزون عن المستوى المعقول أو المناسب.
- تقييم غير سليم للمخزون ينتج عنه مغالاة في قيمته.
- احتواء المخزون على كميات راكدة لا تباع أو تباع ببطء.

- **متوسط فترة التحصيل:** تقيس تلك الفترة حسابات المدينين ـ أي الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، وتلك الدورة تبدأ عموما من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، فذلك المتوسط يهدف إلى تحديد عدد الأيام تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها، وهو يعكس مدى استفادة الغير من أموال المنشأة.

ويستخدم ذلك المؤشر لقياس كفاءة الإدارة في منح الائتمان ـ البيع بالأجل ـ فإذا ما زاد متوسط عمر المدينين عن السياسة العامة فإن ذلك يكون دليلا على تراخي عملية التحصيل والتباعد بين المبيعات الآجلة والتحصيل ـ وذلك ذات علاقة بالتدفقات النقدية الوثيقة الصلة بالسيولة، فتلك الفترة الزمنية تعتبر مقياسا مقبولا لسيولة المدينين.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي . لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة .** الدار الجامعية، الإسكندرية،سنة، 2005، ص، 361..

[2] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة، 2001، ص، 209.

ويتم استخراج متوسط فترة التحصيل عادة عن طريق، أما قسمة صافي المبيعات على عدد أيام السنة(360) للحصول على المبيعات في اليوم الواحد حيث يتم استخدامه بقسمة متوسط المدينين عليه(**أي أن متوسط فترة التحصيل=المدينين÷ المبيعات في اليوم الواحد**)، أو قسمة عدد أيام السنة(360يوم) على معدل دوران المدينين (**صافي المبيعات÷ متوسط المدينين**).[1]

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** تبين هذه النسبة درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات منها، وتحسب هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الأصول الثابتة للشركة.

معدل الأصول الثابتة = صافي دوران المبيعات ÷ مجموع الأصول الثابتة

ويشبه معدل دوران الأصول الثابتة، معدل دوران الأصول المتداولة إلى حد كبير، حيث يعبر ارتفاع معدل الدوران الأصول الثابتة، كفاءة الإدارة في استخدام واستغلال الأصول الثابتة، مما قد يعني ضرورة زيادة الاستثمار فيها، وانخفاض هذا المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة، وهو ما يترتب عليه التوصية بعدم شراء أصول رأسمالية إضافية.[2]

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة مجموعة الأصول وتوليد مبيعات منها، ويتم احتساب معدل دوران مجموع الأصول بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع أصول الشركة. ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة التالية:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول

- **معدل دوران المدينين:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط المدينين

وتظهر هذه النسبة معدل دوران المدينين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة اكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل(فترة الائتمان الممنوحة للمدينين)، ومتوسط فترة التحصيل.

تحسب كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = 360 يوما ÷ معدل دوران المدينين

وكما هو معروف فإن معدل الدوران وفترة الائتمان يتعلقان بالسيولة، فكلما ارتفع المعدل وانخفضت فترة الائتمان كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة بحيث يدل على ان المنشاة تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المنشأة ويقلل من حاجتها إلى التمويل وعلى الأخص الخارجي، كما يمكننا قراءة نشاط المنشاة الإنتاجي والتسويقي على أنه يعتبر جيد لأنها لا تضطر إلى منح المدينين فترات ائتمان طويلة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص، ص، 364، 365.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص، ص، 150، 152.

- **معدل دوران الدائنين:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران الدائنين = صافي المشتريات الآجلة ÷ متوسط الدائنين

وتظهر هذه النسبة معدل دوران المدينين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة اكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد (فترة التسديد الممنوحة للمنشاة من قبل الدائنين)، ومتوسط فترة التسديد.

تحسب كما يلي:

متوسط فترة التسديد = 360 يوما ÷ معدل دوران الدائنين

وفترة التسديد تظهره الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمنشأة ولدراسة وضع المنشأة يفضل إجراء مقارنة بين الفترة الممنوحة للمدينين والفترة المتحصل عليها من الدائنين، فإذا كانت الفترة الممنوحة للمدينين أقصر من الفترة المتحصل عليها من الدائنين يكون وضع المنشأة جيد وخاصة من زاوية السيولة المالية، والعكس صحيح أيضا.[1]

4. نسب المديونية(نسب هيكل التمويل): تهتم هذه النسب بتحليل قدرة المؤسسة على سداد الديون طويلة الأجل، وتهتم بها الأطراف التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل وتتمثل هذه النسب فيما يلي:[2]

❖ **نسب المديونية الكاملة:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسب المديونية الكاملة =مجموع الالتزامات / حقوق الملكية

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهي مؤشر غير جيد ويبين عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين.

❖ **نسبة إجمالي الديون للموجودات:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة إجمالي الديون للموجودات = مجموع الالتزامات / مجموع الأصول

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهي مؤشر ايجابي من وجهة نظر المقرضون لأن ذلك الانخفاض يتيح لهم هامش أمان كبير.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص، 78.

[2] حكيمة وطار، **مرجع سابق**، ص، 70.

الفرع الثالث: المردودية وأثر الرافعة المالية

إن من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء في المؤسسة هي المردودية والرافعة المالية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: المردودية[1]

1. تعريف المردودية:

تعرف المردودية على أنها "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".

2. أنواع المردودية: تعبر هذه النسب عن قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة الحصول على العائد ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1.2. المردودية التجارية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

وهي تعبر عن مدى مساهمة الوحدة الواحدة من رقم الأعمال في النتيجة الصافية.

2.2. المردودية الاقتصادية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول

وهي تعبر عن مدى مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة في أموال المساهمين في تحقيق نتيجة صافية، وهي تظهر مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.

3.2. المردودية المالية: وهي تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وهي تمثل مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتائج الصافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع أموالها الخاصة.

[1] حكيمة وطار، **مرجع أعلاه**، ص، ص، 71، 72.

ثانيا: الرافعة المالية

قبل التطرق إلى مبدأ الرافعة المالية لابد من معرفة الرافعة.[1]

1ـ الرافعة: "تقيس الرافعة سلوك المتغيرات المترابطة فيما بينها، أي أنها تقيس العلاقة بين متغيرين، لذلك فأن قيمة أي متغير تكون معتمدة على قيمة المتغير الأخر، وكل متغير يجب أن يكون قادرا على تحديد أي متغير يعتمد على المتغير الأخر".

2ـ الرافعة المالية: إذا كانت الرافعة التشغيلية ترتبط بهيكل تكاليف الوحدة الاقتصادية فإن الرافعة المالية ترتبط بهيكل التمويل(Financing Structure) والرافعة المالية تعني (شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة) وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد اكبر من تكلفة الاقتراض.

3ـ نسبة الرافعة المالية: وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن حسابها بالمعادلة:

نسبة الرافعة المالية = (إجمالي الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأصول) x 100

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل وارتفاعها يعتبر مؤشرا سلبيا، أما انخفاضها فإنه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها.

[1] منير شاكر محمد، **مرجع سابق**، ص، ص، 240، 255.

خلاصة:

وكنتيجة من هذا الفصل يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي يقوم على مجموعة من المبادئ والمقومات والمكونات التي من خلالها يمكن تحليل وتفسير الأنشطة المختلفة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة أو فترات زمنية معينة، والتي من خلالها يمكن للمؤسسة أو الشركة أن تتخذ القرارات المناسبة وتوفيرها للمستخدمين الداخليين أو الخارجيين للحكم على أداء المؤسسة.

وحتى تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبية فعالة ومفيدة نظاما يجب أن تتصف بدرجة عالية من الدقة والسرعة والوضوح واليقين بما يساعد الأطراف الداخلية والخارجية في الاستفادة منها، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة، وتتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في مجموعة التقارير والقوائم المالية وهي بمثابة معلومات محاسبية توضح نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة، كما توضح مستوى الأداء المالي من خلال مجموعة من النسب المالية والاعتماد أيضا على مجموعة القوائم المالية مثل الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، في تحليل وتقييم وتحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لشركة سونلغاز الوادي

تمهيد

بعدما تم التطرق سابقا إلى الجانب النظري إلى معرفة الإطار المفاهيمي، وكذلك المفاهيم الأساسية للقوائم المالية والأداء المالي، ومختلف مؤشراته، سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لشركة سونلغاز بالوادي، حيث سيتم من خلالها التعرف على المؤسسة ودور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم وتحسين أدائها المالي باستخدام المؤشرات المالية السابقة.

ولقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نضع مبحثين كل منها مكمل للأخر المبحث الأول كان حول لمحة عامة لشركة الكهرباء والغاز بالوادي، أما في المبحث الثاني سيتم التعرف على الإطار التطبيقي للأداء المالي وتقييمه بواسطة المؤشرات المالية وذلك بالاعتماد على المعلومات المحاسبية والمتمثلة في بعض القوائم المالية للمؤشرات(الميزانية، جدول حسابات النتائج).

وجاءت تقسيمات هذا الفصل على النحو التالي

- **المبحث الأول: لمحة عامة لشركة سونلغاز بالوادي.**
- **المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالوادي.**

المبحث الأول: لمحة عامة لشركة الكهرباء والغاز بالوادي

المطلب الأول : نشأة وهيكلة شركة الكهرباء والغاز بالوادي

الفرع الأول : النشأة و الموقع الجغرافي:

بالنسبة لمديرية واد سوف مكان التربص فهي نشأة في أواخر الثمانينات وذلك نظرا للكثافة السكانية الكبيرة بعدما كانت الولاية تتزود بالطاقة الكهربائية عن طريق وكالة الوادي التابعة لمركز التوزيع ببسكرة و تقع مدرية التوزيع في وسط المدينة شارع محمد خميستي .

و تقدر الطاقة التشغيلية للشركة بـ:258عامل من بينهم11 من العنصر النسوي:

جدول رقم (01): الطاقة التشغيلية لشركة سونلغاز بالوادي

شريحة المستخدمين	عدد المستخدمين	منهم العنصر النسوي	نسبة العنصر النسوي
إطارات	72	03	4 %
عون تحكـم	156	06	4 %
عون تنفيـذي	30	02	6 %
المجمــوع	258	11	14%

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) بالوادي

المطلب الثاني: دور و أهداف شركة سونلغاز في الاقتصاد الوطني:

الفرع الأول: دور شركة سونلغاز

للمؤسسة دور هام جدا في الاقتصاد الوطني وتعتبر المصدر الحيوي للقطاعات الاقتصادية (زراعة، خدمات، صناعة) ففي ميدان الصناعة نجد أن الطاقة الكهربائية و الغازية تستعملان في مختلف المصانع الإستراتيجية و التحويلية، كما لها دور كبير في تموين القطاع الزراعي بالمضخات و مختلف الآلات و المحركات، أما على مستوى قطاع الخدمات فإن مجمل وسائل النقل تستعمل مادة الغاز و كذا دور الكهرباء في الإنارة العمومية كما أن توفر منصب شغل للعاطلين عن العمل.

الفرع الثاني: أهداف شركة سونلغاز

1. إنتاج الكهرباء و الغاز في الجزائر و نقلها و توزيعها و تسويقها.
2. تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
3. دراسة كل شكل أو مصدر للطاقة و ترقيته وتنميته.
4. تطوير كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية و الغازية كل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة
5. تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع شركات جزائرية أو أجنبية .

بأعمال المؤسسة في ظروف حسنة تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من المصالح نذكر منها:

1. المدير العام: ويتمثل دور المدير في الإشراف على جميع العمليات التي يقوم بها الفرع والمصادقة عليها ويقوم بدراسة جميع التقارير وتحليلها وتقديم نسخ منها للسلطات العليا ويتمثل دوره كذلك في مراقبة أداء العمال لعملهم وهو يمثل الفرع في المديرية الجهوية والمؤسسة الأم.

2 ـ قسم تسيير النظم المعلوماتية : ويتمثل مهامه في ما يلي:

-- صيانة أنظمة التشغيل : AIX ، لينكس ، ويندوز 2003 . -- إدارة وصيانة أجهزة الحاسوب.

-- إدارة قواعد البيانات : CMS، MT GDO والغاز وGDS GDO.

* **نظم إدارة المعلومات** :

-- تركيب وتكوين ، وصيانة وإصلاح أنظمة التشغيل : AIX ، لينكس ، ويندوز خادم 2003 الخ...

-- إدارة شبكة الاتصال المحلية (LAN) والاتصالات .

-- إدارة حسابات المستخدمين وحقوق الوصول إلى موارد البرامج والأجهزة على الخادم والشبكة.

-- صيانة معدات الشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية

* **صيانة أجهزة الكمبيوتر** :

-- تركيب وتحديث أنظمة التشغيل والمرافق العامة. -- تقديم المشورة والمساعدة للمستخدمين.

-- جدول منتظم في مكاتب المبيعات لصيانة المعدات.

3ـ قسم العلاقات التجارية : ويشمل مهام قسم العلاقات التجارية على ما يلي:

-- إدارة جميع حسابات القبض (الجرد الدوري).

-- احترام قواعد تأجير المعدات.

-- إنشاء وإدارة ذاكرة الفواتير (مؤقتا حتى اللامركزية إلى مكتب المبيعات) .

-- التقيد القيود المحاسبية لإدارة الإيرادات في مكاتب المبيعات.

-- الرقابة والتفتيش على الوكالات التجارية للاستفسار عن التطبيق الصحيح لقواعد العمل ؛

-- احترام إجراءات إدارة العميل (التخفيضات والحسومات ، والتكامل ، وإلغاء... الخ).

4. قسم المالية و المحاسبة : يعتبر القسم المحاسبي و المالي أساس المؤسسة حيث ينقسم قسم المالية والمحاسبة الى ثلاث أقسام كما هي مبينة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهي:

1.4. مصلحة الاستغلال: ويتكون من

* **رئيس مصلحة الاستغلال**:

- معالجة الفواتير. - إعداد الكشوفات المحاسبية.

- معالجة الضرائب على الدخل IRG والضرائب IMPO.

2– **مصلحة المالية**: حيث تقوم هذه المصلحة بوضع برامج التمويل و الموازنات و المخططات المالية التي يتم تغطية المشاريع ماليا بناءا عليها و تتمثل كذلك في تسديد الفواتير والتي بدورها تنقسم إلى فواتير

3– **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير**: ويتلخص دور هذه المصلحة في إعداد الميزانية لكل سنة وتقوم بمتابعة برنامج الاستثمار كل شهر وتنفيذ العمليات المحاسبية للمخطط العام وتسيير خزينة المنطقة

وتقوم مصلحة المحاسبة والمالية بصفة عامة على ما يلي:

-- متابعة الحسابات المصرفية النقدية والشيكات ومكتب البريد.

-- إعداد توقعات التدفق النقدي على المدى القصير.

-- وضع الميزانية السنوية للمديرية.

-- تأكد من مراجعة الحسابات والرقابة والعمليات المحاسبية.

-- حساب النتائج المحاسبية للمديرية

الشكل رقم (03):الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الوسط فرع الوادي

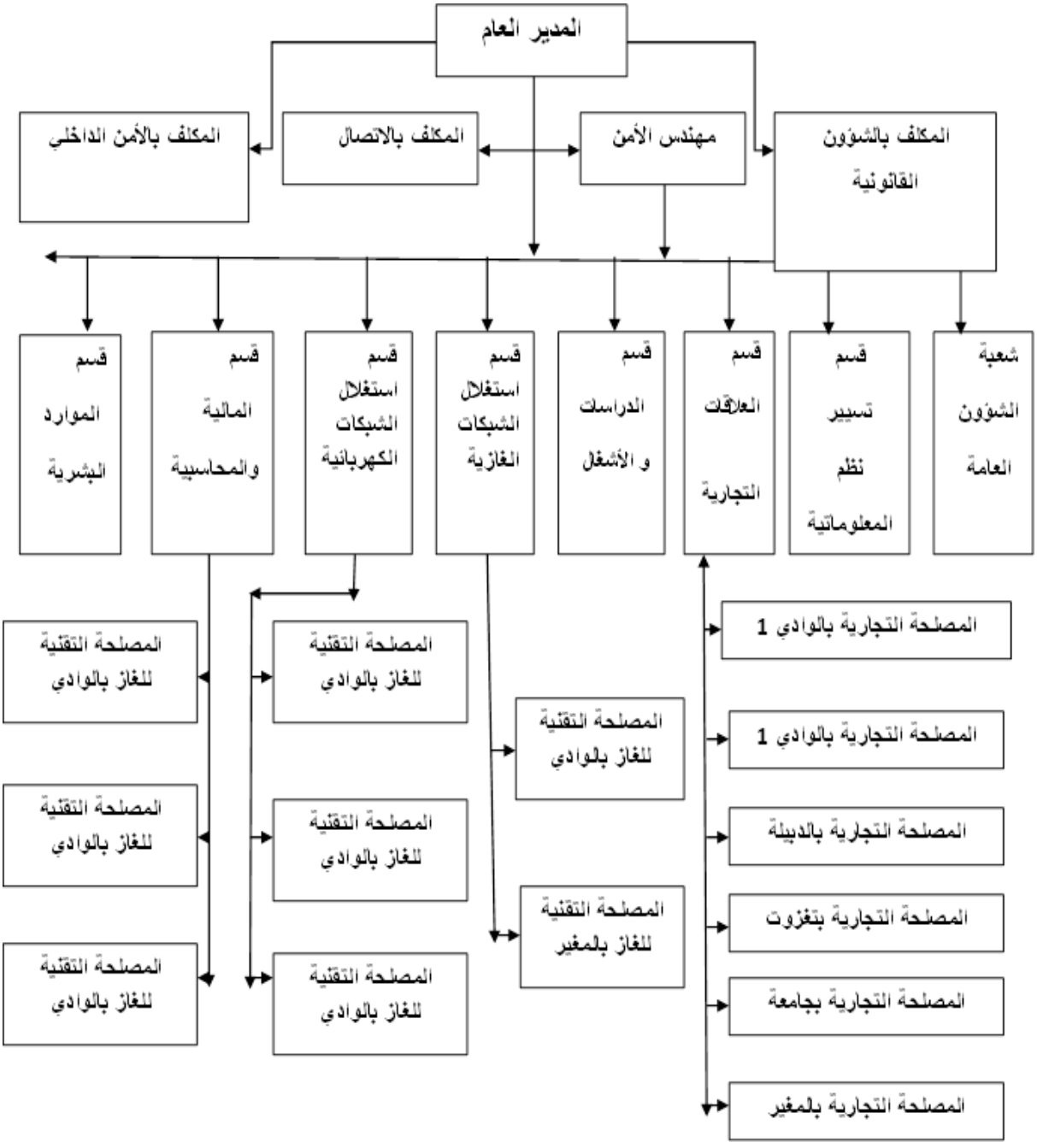

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) بالوادي

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركة سونلغاز بالوادي

المطلب الأول: مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي لشركة سونلغاز بالوادي

تتم عملية إدخال المعلومات والبيانات في مؤسسة سونلغاز بالوادي عبر العديد من المراحل وذلك من اجل الوصول النتائج والمتمثلة في المخرجات.

الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في برنامج (hissab)، في جميع البيانات التي تتجمع من العمليات التي تقوم بها المؤسسة بصفة روتينية ويتم تجميع كل البيانات المحاسبية الواردة في أنظمة النفقات والإيرادات وإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة، ووسيلة إدخال هذه المدخلات هي المستندات والوثائق القانونية التي تعتبر الوسيلة الأساسية لحصر وإدخال كل البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي.

الفرع الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي

بعد إدخال مختلف البيانات المحاسبية الناتجة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة إلى نظام المعلومات المحاسبي يتم معالجتها عبر سلسلة من الخطوات المتتابعة من اجل تحويلها معلومات محاسبية مفيدة موجهة لمختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة ويتم ذلك عبر مجموعة من الخطوات تتمثل في: التسجيل في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة إلى دفتر الأستاذ وفي الأخير تجمع المبالغ في الحسابات وترصد في ميزان المراجعة تمهيدا لإعداد القوائم المالية كنواتج لنظام المعلومات المحاسبي.

الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

يكمن الغرض الأساسي من وجود نظام المعلومات المحاسبي في وحدة سونلغاز بالوادي في تحويل ومعالجة المدخلات إلى مخرجات والتي تتمثل في القوائم المالية المختلفة (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وعموما يمكن إيضاح نظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04): نظام المعلومات المحاسبي **Hissab**

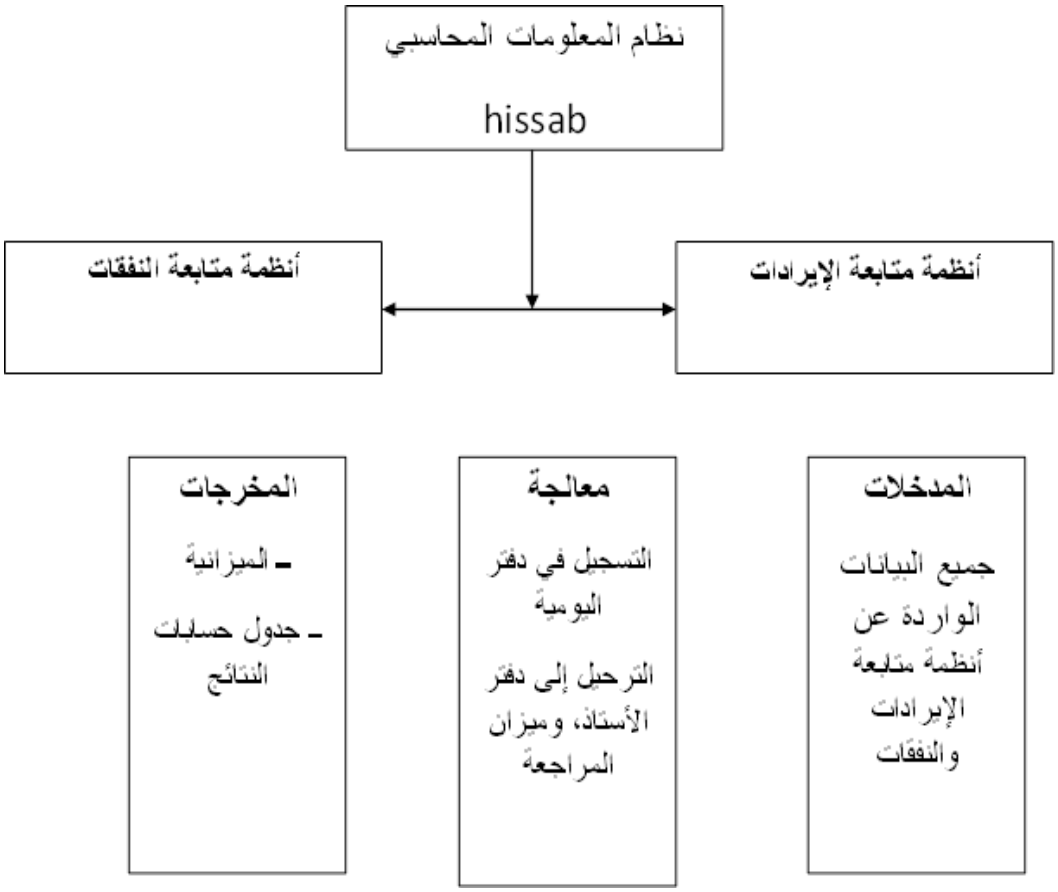

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف قسم المحاسبة

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز بالوادي، وذلك بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة لسنوات 2016، 2017، 2018 المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الأول: القوائم المالية لشركة سونلغاز بالوادي

أولا: الميزانية المختصرة لسنوات 2016، 2017، 2018

1) ـ الميزانية المختصرة لسنة 2016

الجدول رقم(02):الميزانية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير جارية	15.372.127.958,51	98,57	**رؤوس الأموال الخاصة**	13.306.861.502,87	75,61
الأصول الجارية	2.605.144.766,13	1,43	**خصوم غ جارية** (د . ط . الأجل)	3.427.752.304,03	19,41
			خصوم جارية (د . ق . الأجل)	1.242.658.917,74	4,98
المجموع	**17.977.272.724,64**	**100**	**المجموع**	**17.977.272.724,64**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة (أنظر الملحق 3,1)

2-)الميزانية المختصرة لسنة 2017

الجدول رقم(03):الميزانية المختصرة لسنوات 2017

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	17.442.173.445,19	98,57	**رؤوس الأموال الخاصة**	15.384.518.360,70	75,61
الأصول الجارية	2.911.933.304,89	1,43	**الخصوم غير جارية**	3.952.435.072,92	19,41
			الخصوم الجارية	1.017.153.316,46	4,98
المجموع	**20.345.106.750,08**	**100**	**المجموع**	**20.354.106.750,08**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة (أنظر الملحق رقم4,3,2,1)

3) الميزانية المختصرة لسنة 2018

الجدول رقم(04):الميزانية المختصرة لسنوات 2018

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	19.717.130.237,38	85	**رؤوس الأموال الخاصة**	16.754.764.376,12	72,23
الأصول الجارية	3.478.534.878,42	15	**الخصوم غير جارية**	4.372.328.527,18	18,84
			الخصوم الجارية	2.068.572.212,5	8,84
المجموع	**23.195.665.115,8**	**100**	**المجموع**	**23.195.665.115,8**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة (أنظر الملحق رقم 4,2)

ثانيا: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

الجدول رقم(05): جدول حسابات النتائج لسنوات 2016، 2017، 2018

البيان	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
رقم الأعمال	475.581.764,45	5.643.298.236,56	6.095.719.933,63
تغير مخزونات المنتجات المصنعة	0,00	0,00	0,00
الإنتاج المثبت	0,00	0,00	0,00
إعانات الاستغلال	0,00	0,00	0,00
1. إنتاج السنة المالية	**4.755.810.764,45**	**5.643.298.236,56**	**6.095.719.933,63**
المشتريات المستهلكة	23.220.469,39.	28.077.314,52.	24.783.234,99.
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	182.079.796,74.	239.037.073,52.	242.671.194,46.
2. استهلاك السنة المالية	**4.256.316.634,17.**	**5.145.571.596,52.**	**5.889.135.745,48.**
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**499.494.130,28**	**497.726.640,04**	**206.584.188,15**
أعباء المستخدمين	545.287.431,73.	573.196.491,86.	700.717.291,06.
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	90.545.383,68.	105.130.930,11.	120.090.010,88.
4 . الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**542.817.614,36.**	**180.600.781,93.**	**614.223.113,79.**
المنتوجات العملياتية الأخرى	108.600.608,04	318.710.110,29	201.420.410,97

الأعباء العملياتية الأخرى	1.154.059,57	3.601.782,6	20.376.997,94
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	612.513.757,52	746.947.600,48	766.928.162,47
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	219.809.662,89	20.568.190	179.946.064,33
5. النتيجة العملياتية	**542.817.614,36**	**747.193.108,95**	**1.183.615.483,34**
المنتوجات المالية	40.043.601,66	0.00	0.00
الأعباء المالية	784.41,81	25.427,49	1.249.770,57
	0.00	66.669.783,38	34.566.535,74
6. النتيجة المالية	**40.122.043,47**	**66.695.210,87**	**35.816.306,31**
7. النتيجة العادية قبل الضرائب	**582.939.657,83**	**813.888.319,82**	**1.219.431.789,65**
الضرائب الواجب دفعها عن الضرائب العادية	0.00	0.00	0.00
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	0.00	0.00	0.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**5.084.221.035,38**	**5.982.576.536,85**	**6.477.086.408,93**
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	**5.667.160.693,21**	**6.796.464.856,67**	**7.696.518.198,58**
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**582.939.657,83**	**813.888.319,82**	**1.219.431.789,65**
العناصر الغير العادية المنتوجات	46.841,56	0.00	0.00

العناصر الغير العادية الأعباء	0.00	0.00	390.880.
9. النتيجة الغير العادية	**121.174.541,51.**	**155.321.244,23.**	**163.844.564,44.**
10. النتيجة الصافية	**582.892.816,27.**	**813.888.319,82.**	**1.219.822.669,65.**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة (أنظر الملحق رقم 6,5)

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في شركة سونلغاز بالوادي

الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي

سنحاول من خلال هذا الفرع حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز بالوادي، وذلك بحساب كل من رأس المال العامل، الاحتياج رأس المال العامل، الخزينة الصافية.

أولا: رأس المال العامل

نقوم بحساب رأس المال العامل الإجمالي وذلك من اجل معرفة المؤسسة متوازنة ماليا أم لا، ولهذا نقوم بحساب رأس المال العامل انطلاقا من الميزانيات المالية لمؤسسة سونلغاز بالوداي وهذا من اجل متابعة تطوره كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): رأس المال العامل بطريقة أعلى الميزانية

البيان	2016	2017	تطوره	2018	تطوره
الأموال الدائمة A	16.734.613.806,9	19.336.953.433,62	2602339626,72	21.127.092.903,3	1790139469,68
الأصول الثابتة B	3.427.752.304,03	17.442.173.445,19	14014421141,16	19.717.130.237,38	2274956792,19
رأس المال العامل=A-B	1.3.62.485.848,39	1.894.779.990,43	532294142,04	1.409.962.665,92	484817324,.51

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة(أنظر الملحق رقم 4,3,2,1)

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها من جدول الميزانية نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي لسنوات 2016، 2017، 2018 موجب، أي أن الأموال الدائمة أكبر من أصولها الثابتة فبالتالي فهي في يسر مالي

1. رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم(07): رأس المال العامل الخاص

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصةA	13.306.861.502,87	15.384.518.360,7	16.754.764.376,12
الأصول الثابتة B	15.372.127.958,51	17.442.173.445,19	19.717.130.237,38
رأسمال العامل الخاص =A–B	**–2.065.266.455,64**	**–2.057.655.084,49**	**–2.962.365.861,26**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة(أنظر الملحق رقم1,2,3,4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الخاص للشركة خلال السنوات الثلاث سالبا، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة ولهذا يجب على الشركة اللجوء للاقتراض.

2. رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم(08): رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2016	2017	2018
خصوم غ جارية (د . ط . الأجل) A	3.427.752.304,03	3.952.435.072,92	4.372.328.527,18
خصوم جارية (د . ق . الأجل) **B**	1.242.658.917,74	1.017.153.316,46	2.068.572.212,5
رأس المال العامل=A+B	**4.670.411.221,77**	**4.969.588.389,38**	**6.440.900.739,68**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة (أنظر الملحق رقم3,4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات القصيرة الأجل تدل على هامش الأمان لدى الشركة.

3ـ رأس المال العامل الإجمالي

الجدول رقم(09): رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية	**2605144766,13**	**2911933304,89**	**3478534878,42**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة (أنظر الملحق رقم 2,1)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي للشركة في ارتفاع مستمر وهذا يدل على ان الشركة لا تعتمد بشكل كبير على الأصول غير الجارية.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل

يتم حساب الاحتياج في رأس المال العامل انطلاقا من الميزانيات المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز بالوادي

الجدول رقم(10): الاحتياج في رأس المال العامل

البيان	2016	2017	تطوره	2018	تطوره
احتياجات الدورةA	2.490.029.531,1	2.691.161.782,64	201132251,54	2.817.778.588	126616805,36
موارد الدورة B	1.242.658.917,74	1.017.153.316,46	225505601,2 .8	2.068.572.212,5	1051418896,04
الاحتياج رأس المال العامل B –A	**1.247.370.613,36**	**1.674.008.466,18**	**426637852,82**	**749.206.375,5**	92480209 .0,68

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم4,3,2,1)

الاحتياج في رأس المال العامل موجب هذا يدل على أن الشركة في حاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة.

ثالثا: الخزينة

تعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وتحسب كما يلي

الجدول رقم(11): الخزينة

البيان	2016	2017	2018
رأس مال العامل A	1.362.485.848,39	1.894.779.990,43	1.409.962.665,92
الاحتياج في رأس المال العامل B	1.247.370.6.13,36	1.674.008.466,18	749.206.375,5
الخزينة = A ـ B	**115.115.235,03**	**220.771.524,25**	**660.756.289,42**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم4,3,2,1)

الخزينة موجبة وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى الخزينة.

الفرع الثاني: النسب المالية

أولا: نسب السيولة

1ـ نسب السيولة العامة (التداول)

الجدول رقم(12): نسب السيولة العامة (التداول)

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة A (الأصول الجارية)	2.605.144.766,13	2.911.933.304,89	3.478.534.878,42
الالتزامات المتداولة B (الخصوم الجارية)	1.242.658.917,74	1.017.153.316,46	2.068.572.212,5
المجموع A÷B	**2,096**	**2,86**	**1,68**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم4,3,2,1)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة موجبة واكبر من الواحد وهذا يدل على أن الأصول المتداولة استطاعت تمويل أموالها الدائمة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الأصول.

2. نسبة السيولة السريعة:

الجدول رقم(13): نسبة السيولة السريعة:

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة A (الأصول الجارية)	2.605.144.766,13	2.911.933.304,89	3.478.534.878,42
Cقيم الاستغلال	001.188	210.779.1	570.654
الالتزامات المتداولة B (الخصوم الجارية)	1.242.658.917,74	1.017.153.316,46	2.068.572.212,5
B÷)A+C(المجموع=	**2,096**	**2,86**	**1,68**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم4,3,2,1)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن الشركة قادرة على سداد ديونها

ثانيا: نسب الربحية:

1. نسبة صافي الربح على المبيعات:

الجدول رقم(14): نسبة صافي الربح على المبيعات

البيان	2016	2017	2018
صافي الربح A	- 582.939.657,83	- 813.888.319,82	-1.219.431.789,65
المبيعات B	4.755.810.764,45	5.643.298.236,56	6.095.719.933,63
نسبة صافي الربح على المبيعات = B÷A	**– 0,1225**	**– 0,1442**	**– 0,2**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم6,5)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة صافي الربح على المبيعات سالب وهذا يدل على أن الشركة لم تقم بتحقيق أرباح من نشاطها وهذا يعني أن الشركة تقوم بتحويل الأرباح إلى الشركة الأم.

2ـ نسبة صافي الربح على الأصول:

الجدول رقم(15): نسبة صافي الربح على الأصول

البيان	2016	2017	2018
صافي الربح A	- 582.939.657,83	- 813.888.319,82	-1.219.431.789,65
مجموع الأصول B	17.977.272.724,64	20.354.106.750,08	23.195.665.115,8
نسبة صافي الربح على المبيعات = B÷A	**– 0,0324**	**– 0,0399**	**–0,0525**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم6,5,2,1)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة صافي الربح على الأصول سالبة وهذا يدل على أن الشركة لم تستخدم أصولها بكفاءة.

3ـ العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم(16): العائد على حقوق الملكية:

البيان	2016	2017	2018
صافي الربح A	- 582.939.657,83	- 813.888.319,82	-1.219.431.789,65
حقوق الملكية B (أموال خاصة)	13.306.861.502,87	15.384.518.360,7	16.754.764.376,12
نسبة العائد على حقوق الملكية = B÷A	**– 0,0438**	**– 0,05290**	**–0,0727**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم6,5,4,3).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية سالب وهذا يدل على أن الشركة لم تستخدم رؤوس أموالها بكفاءة لتوليد الأرباح.

ثالثا: نسب النشاط

1. معدل دوران المخزون:

الجدول رقم(17): معدل دوران المخزون

البيان	2016	2017	2018
المبيعات A	4.755.810.764,45	5.643.298.236,56	6.095.719.933,63
المخزون B	188.100	1.779.210	654570
معدل دوران المخزون B÷A=C	**25.283,41**	**3.171,79**	**9.312,55**
مدة دوران المخزون C÷360=	**0,0142**	**0,113**	**0,038**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم6,5,2,1)

2. معدل دوران الزبائن:

الجدول رقم(18): معدل دوران الزبائن

البيان	2016	2017	2018
المبيعات A	4.755.810.764,45	5.643.298.236,56	6.095.719.933,63
الزبائن B	1.181.769.146,24	1.480.643.920,26	1.582.868.065,91
معدل دوران الزبائن C B÷A=C	**4,024**	**3,81**	**3,85**
مدة دوران الزبائن C÷360=	**389,46**	**94,48**	**93,5**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم6,5,2,1).

3. معدل دوران إجمالي الأصول

الجدول رقم(19): معدل دوران إجمالي الأصول

البيان	2016	2017	2018
المبيعات A	4.755.810.764,45	5.643.298.236,56	6.095.719.933,63
إجمالي الأصول B	17.977.272.724,64	20.354.106.750,08	23.195.665.115,8
معدل دوران إجمالي الأصول= A÷B	0,264	0,277	0,262

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم1,2,5,6).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معدل دوران إجمالي الأصول ازداد خلال السنة الثانية وتوضح هذه النسبة الأصول ومقدارها على توليد المبيعات من خلال استخدام الأصول الإجمالية للشركة، وكلما ارتفع هذا المعدل يدل على استغلال الشركة لأصولها بصورة حيدة.

4. معدل دوران الأصول الثابتة

الجدول رقم(20): معدل دوران الأصول الثابتة

البيان	2016	2017	2018
المبيعات A	4.755.810.764,45	5.643.298.236,56	6.095.719.933,63
معدل الأصول الثابتة B	15.372.127.958,51	17.442.173.445,19	19.717.130.237,38
معدل دوران الأصول الثابتة = A÷B	0,309	0,323	0,33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم1,2,5,6).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى و هذا دليل على زيادة كفاءة الشركة من خلال استخدام أصولها الثابتة.

الفرع الثالث: المردودية وأثر الرافعة المالية

أولا: المردودية

الجدول رقم(21): نسب المردودية

البيان	2016	2017	2018
المردودية التجارية	0,037	0,068	0,123
المردودية الاقتصادية	- 0,032	- 0,039	- 0,052
المردودية المالية	0,013	0,024	0,045

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف الشركة

(أنظر الملحق رقم1,2,3,4,5,6)

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المردودية التجارية ارتفعت ثم انخفضت خلال السنة الثالثة و هذا بسبب التغير في النتيجة الصافية.

أما المردودية الاقتصادية في انخفاض كذلك مستمر وهذا دليل على عدم كفاءة الشركة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح ونلاحظ أنها غير ملائمة.

و نلاحظ أيضا أن المردودية المالية ترتفع من سنة إلى أخرى وهذا بسبب ارتفاع النتيجة الصافية.

ثانيا: نسبة الرافعة المالية

الجدول رقم(22): نسب الرافعة المالية

البيان	2016	2017	2018
إجمالي الديون	4.670.411.221,77	4.969.588.389,38	6,440.900.739,68
مجموع الأصول	17.977.272.724,64	20.354.106.750,08	23.195.665.115,8
نسبة الرافعة المالية	0,259	0,244	0,277

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف الشركة (أنظر الملحق رقم1,2,3,4).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن نسبة الرافعة المالية انخفضت ثم ارتفعت مرة أخرى خلال السنة الثالثة، وهذا راجع إلى عدم اعتماد الشركة مصدر تمويلها للتأثير على المردودية المالية.

خلاصة:

لقد حاولنا خلال هذا الفصل تجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل الأول على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لشركة سونلغاز بالوادي، حيث تم التعرف على نظام المعلومات المحاسبي لها واهم مدخلاته ومخرجاته بالإضافة إلى المبادئ التي يقوم عليها داخل هذه الشركة، كما تم تقييم نظام المعلومات المحاسبي من خلال إبراز دوره في قياس وتحسين الأداء المالي للشركة خلال السنوات 2016، 2017، 2018 عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية التي بينت لنا بان الشركة في يسر مالي من خلال نتائج رأس المال العامل الموجب والخزينة الصافية أيضا.

ومن خلال الدراسة الميدانية لشركة سونلغاز بالوادي، نستنتج بأن هناك بعض النسب المالية لا تتوفر في الشركة لاعتبارها فرع من الفروع التابعة، وبالتالي لا تتوفر جميع العناصر في ميزانيتها، بالإضافة إلى ذلك فهي شركة اقتصادية خدماتية في نفس الوقت.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة يمكن القول بأن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر من الأمور المهمة والفعالة داخل المؤسسة الاقتصادية نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي العام، من خلال ما توفره من معلومات محاسبية ومالية التي تعتبر في وقتنا الحاضر ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وبقاء المؤسسة.

وتلعب القوائم المالية باعتبارها أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبي دورا فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات إدارة المؤسسة الاقتصادية بمعلومات جاهزة ودقيقة في الوقت المناسب، وبالتالي هي من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات تقييم وقياس وتحسين الأداء المالي، لهذا تقوم المؤسسة الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية كأداة لتوفير المعلومات التي تلبي مختلف احتياجات مستخدميها من اجل مساعدتهم على بناء واتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحقق أهدافهم.

وتعتبر عملية تحسين الأداء المالي من التقنيات التي تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها وفق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي بواسطتها تحليل وتفسير النتائج لخدمة كافة الأطراف المهتمة بها، وبالتالي تفادي الانحرافات والأخطاء التي قد تقع فيها المؤسسة.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

وبعد القيام بإسقاط الدراسة النظرية على الجانب العلمي تم التوصل إلى:

- تنص الفرضية الأولى على أن نظام المعلومات المحاسبي بأنه هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تنص الفرضية الثانية على المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي والمتمثلة في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة رؤوس الأموال الخاصة، الملاحق، وهي تدخل ضمن التقارير والقوائم المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تنص الفرضية الثانية على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي لشركة سونلغاز بالوادي، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على برنامج حساب hissab الذي بواسطته يتم إدخال ومعالجة البيانات والمعلومات الاقتصادية وتحويلها إلى معلومات محاسبية مفيدة خلال فترة وجيزة لتمكن جميع الأطراف الاستفادة منها، حيث تمثل هذه المعلومات المحاسبية مخرجات برنامج hissab.

❖ **نتائج الدراسة النظرية:**

- تنقسم المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من الأنواع وهي: معلومات مالية ومحاسبية، معلومات عن التخطيط والرقابة، معلومات لحل المشاكل.

ـ تتمثل وظائف نظام المعلومات المحاسبي في: تجميع وتخزين البيانات، معالجة البيانات، توليد معلومات مفيدة، تأمين الرقابة الكاملة.

ـ يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ التي تدعم فعاليته داخل المؤسسة الاقتصادية وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ التكلفة المناسبة، مبدأ الثبات في إعداد التقارير، مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير، مبدأ الهيكلة، مبدأ الضبط والرقابة الداخلية، مبدأ المرونة، مبدأ إعداد التقارير، الكفاءة الكلفوية، الفائدة في الاستخدام.

ـ إن الغرض الأساسي من إعداد القوائم المالية يتمثل في إيصال المعلومات المحاسبية إلى كافة الأطراف داخل أو خارج المؤسسة وتتمثل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية في المستثمرين الحاليين والمحتلون، الموظفين والمجموعات الممثلة لهم، المقرضون، الموردون والدائنون والتجاريون، العملاء، الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات، الجمهور.

❖ **نتائج الدراسة الميدانية:**

من خلال الدراسة لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

ـ إن البرامج الحديثة المستخدمة من طرف شركة سونلغاز تساعد مستخدميها في القيام بواجباتهم على أحسن وجه، وذلك لاحتوائها على خصائص نوعية وذات جودة عالية مثل السرعة، الدقة، الثبات، وتتمثل هذه البرامج في برنامج حساب hissab.

ـ أصبحت شركة سونلغاز تطبق نظام المعلومات المحاسبي على الأجهزة الالكترونية بشكل واسع بدلا من تطبيق نظام المعلومات المحاسبي اليدوي وذلك لما له من عيوب مختلفة مثل طول المدة في إيصال المعلومات إلى مستخدميها.

ـ إن رأس المال العامل الإجمالي لشركة سونلغاز موجب للسنوات الثلاث؛ وهذا دليل على أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة في يسر مالي.

ـ إن المردودية المالية لشركة سونلغاز ترتفع من سنة إلى أخرى خلال السنوات الثلاث 2016، 2017، 2018، وهذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية، أما فيما يخص المردودية الاقتصادية فهي في انخفاض مستمر وهذا دليل على عدم كفاءة الشركة في استغلال واستخدام مواردها بشكل أمثل، كما نجد أيضا المردودية التجارية ترتفع في سنة 2017، ثم تنخفض في سنة 2018 وهذا راجع إلى التغير الذي طرأ على النتيجة الصافية.

❖ **أفاق البحث:**

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

ـ دراسة المشاكل التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية؛

ـ دراسة تطور نظم المعلومات المحاسبية وفق تغيرات البيئة الاقتصادية؛

ـ أثر تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب:**

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، مصر، سنة، 2003.

2. أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر- دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، سنة، 2007.

3. أحمد رجب عبد العال وآخرون، دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية، الدار الجامعية، سنة، 2003.

4. أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة، 2007.

5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي . لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة، 2005.

6. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر، مصر، سنة، 2008.

7. ـ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2008.

8. قاسم إبراهيم لحبيطي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، سنة، 2003.

9. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

10. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإفصاح المالي الجوانب النظرية والتطبيقية، دار وائل للنشر، عمان ، 2008.

11. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية (مدخل النظم)، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية.

12. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي "شركات وأسواق مالية "ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة، 2016.

13. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، سنة، 2005.

14. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، سنة، 2007.

15. محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، سنة 2001.

16. محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة، 2016.

17. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي . ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة، 2009.

18. ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة، 1990

19. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام . ط1، الدار الجامعية، إسكندرية، سنة، 2010.

20. نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، ط1، عمان، الأردن، سنة، 1999

21. السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة، 2004.

22. محمد شوقي بشاوى، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، سنة، 1989.

❖ **المذكرات:**

23. بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد خضير بسكرة، سنة 2011.

24. حكيمة وطار، دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. سنة، 2013.

25. دغمان صهيب نور الدين وآخرون، أثر تطبيق النظام المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، التخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة، 2017.

26. رحيمة العيفة، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد محمد خضير بسكرة، سنة، 20017.

27. سارة مدفوني، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2015.

28. عبد الرحمان عازب الشيخ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، سنة، 2017.

29. محمد زهرو قدع وآخرون، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة، 2016ـ 2017.

30. نبيل بن علي وآخرون، دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، سنة ،2017.

❖ **المجلات:**

31. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد01 نوفمبر، سنة 2002.

الملاحق

الملحق رقم 01 :

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD EL OUED — DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4,348,776.33		4,348,776.33	4,348,776.33
Agencements et aménagements de terrains		10,466,856.06	3,484,156.56	6,982,699.50	6,786,922.75
Constructions (Batiments et ouvrages		252,316,830.64	118,171,696.93	134,145,133.71	137,837,020.24
Installations techniques, matériel et outillage		16,335,482,941.52	5,071,619,110.49	11,263,863,831.03	7,055,344,909.90
Autres immobilisations corporelles		1,632,385,937.82	367,330,107.71	1,265,055,740.11	1,102,032,063.97
Immobilisations en cours		4,767,777,264.51		4,767,777,264.51	6,465,778,265.32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		0.00		0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		23,002,778,606.86	5,560,605,161.69	17,442,173,445.19	15,372,127,958.51
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1,637,237,009.64	156,593,089.38	1,480,643,920.26	1,181,769,146.24
Stocks et encours		1,779,210.00		1,779,210.00	188,100.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0.00		0.00	0.00
Autres débiteurs		990,418,236.61	0.00	990,418,236.61	846,977,275.35
Impôts		218,320,415.77		218,320,415.77	461,095,009.51
Autres actifs courants		0.00		0.00	0.00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		220,771,522.25		220,771,522.25	115,115,235.03
TOTAL ACTIF COURANT		3,068,526,394.27	156,593,089.38	2,911,933,304.89	2,605,144,766.13
TOTAL GENERAL ACTIF		26,071,305,001.15	5,717,198,251.07	20,354,106,750.08	17,977,272,724.64

dimanche 25 mars — 1

الملحق رقم 02

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2018

CENTRE DD EL OUED — DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4,348,776.33		4,348,776.33	4,348,776.33
Agencements et aménagements de terrains		10,466,856.06	3,718,241.82	6,748,614.24	6,982,699.50
Constructions (Batiments et ouvrages		252,316,830.64	125,077,784.40	127,239,046.24	134,145,133.71
Installations techniques, matériel et outillage		19,888,743,835.84	5,707,346,304.73	14,181,397,531.11	11,263,863,831.03
Autres immobilisations corporelles		1,894,584,442.28	460,463,723.42	1,434,120,718.86	1,265,055,740.11
Immobilisations en cours		3,963,275,550.60		3,963,275,550.60	4,767,777,264.51
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26,013,736,291.75	6,296,606,054.37	19,717,130,237.38	17,442,173,445.19
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1,649,547,037.28	66,679,871.37	1,582,868,065.91	1,480,643,020.26
Stocks et encours		654,570.00		654,570.00	1,779,210.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0.00		0.00	0.00
Autres débiteurs		1,073,209,784.45	0.00	1,073,209,784.45	990,418,236.61
Impôts		161,046,167.64		161,046,167.64	218,320,415.77
Autres actifs courants		0.00		0.00	0.00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		660,756,290.42		660,756,290.42	220,771,522.25
TOTAL ACTIF COURANT		3,545,214,749.79	66,679,871.37	3,478,534,878.42	2,911,933,304.89
TOTAL GENERAL ACTIF		29,558,951,041.54	6,363,285,925.74	23,195,665,115.80	20,354,106,750.08

dimanche 25 mars — 1

الملحق رقم 03

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD EL OUED — DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161,622,411.46	161,622,411.46
Résultat net		0.00	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 33,884,806.93	- 33,884,806.93
compte de liaison**		15,256,780,756.17	13,179,123,898.34
TOTAL CAPITAUX PROPRES		15,384,518,360.70	13,306,861,502.87
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		39,365,905.53	35,532,843.25
Impôts (différés et provisionnés)		0.00	0.00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3,913,069,167.39	3,392,219,460.78
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3,952,435,072.92	3,427,752,304.03
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		792,453,345.20	902,093,340.70
Impôts		9,576,250.46	25,524,970.88
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0.00	0.00
Autres dettes		215,123,720.80	315,040,591.10
Trésorerie passif		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1,017,153,316.46	1,242,658,917.74
TOTAL GENERAL PASSIF		20,354,106,750.08	17,977,272,724.64

dimanche 25 mars — 1

الملحق رقم 04

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2018

CENTRE DD EL OUED — DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161,622,411.40	161,622,411.40
Résultat net		0.00	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 33,884,806.93	- 33,884,806.93
compte de liaison**		16,627,026,771.59	15,256,780,756.17
TOTAL CAPITAUX PROPRES		16,754,764,376.12	15,384,518,360.70
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		46,099,792.17	39,365,905.53
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4,326,228,735.01	3,913,069,167.39
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4,372,328,527.18	3,952,435,072.92
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1,870,058,148.03	792,453,345.20
Impôts		9,789,737.55	9,570,250.40
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0.00	0.00
Autres dettes		188,724,326.92	215,123,720.80
Trésorerie passif		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2,068,572,212.50	1,017,153,316.40
TOTAL GENERAL PASSIF		23,195,665,115.80	20,354,106,750.02

dimanche 25 mars 1

الملحق رقم 05

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD EL OUED — DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		5,643,298,236.56	4,755,810,764.45
Variations stocks produits finis et en cours		0.00	
Subvention d'exploitation		0.00	
I - Production de l'exercice		5,643,298,236.56	4,755,810,764.45
Achats consommés		- 28,077,314.52	- 23,220,469.39
Services extérieures et autres consommations		- 239,037,073.52	- 182,079,796.74
II - Consommation de l'exercice		- 5,145,571,596.52	- 4,256,316,634.17
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		497,726,640.04	499,494,130.28
Charges de personnel		- 573,196,491.86	- 545,287,431.73
Impôts, taxes et versements assimilés		- 105,130,930.11	- 90,545,383.68
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 180,600,781.93	- 136,338,685.13
Autres produits opérationnels		318,710,110.29	108,600,608.04
Autres charges opérationnelles		- 3,601,782.60	- 1,154,059.57
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 746,947,600.48	- 612,513,757.52
Reprise sur pertes de valeur et provisions		20,568,190.00	219,809,662.89
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 747,193,108.95	- 542,817,614.36
prestations fournies frais financiers		0.00	- 40,043,601.66
Charges financières		- 25,427.49	- 78,441.81
Prestations reçues frais financiers		- 66,669,783.38	0.00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 66,695,210.87	- 40,122,043.47
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 813,888,319.82	- 582,939,657.83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5,982,576,536.85	5,084,221,035.38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6,796,464,856.67	- 5,667,160,693.21
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 813,888,319.82	- 582,939,657.83
Eléments extraordinaires (produits)		0.00	46,841.56
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 155,321,244.23	- 121,174,541.51
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 813,888,319.82	- 582,892,816.27

dimanche 25 mars — 1

الملحق رقم 06

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2018

CENTRE DD EL OUED — DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		6,095,719,933.63	5,643,298,236.56
Variations stocks produits finis et en cours		0.00	
Subvention d'exploitation		0.00	
I - Production de l'exercice		6,095,719,933.63	5,643,298,236.56
Achats consommés		- 24,783,234.99	- 28,077,314.52
Services extérieures et autres consommations		- 242,671,194.46	- 239,037,073.52
II - Consommation de l'exercice		- 5,889,135,745.48	- 5,145,571,596.52
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		206,584,188.15	497,726,640.04
Charges de personnel		- 700,717,291.06	- 573,196,491.86
Impôts, taxes et versements assimilés		- 120,090,010.88	- 105,130,930.11
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 614,223,113.79	- 180,600,781.93
Autres produits opérationnels		201,420,410.97	318,710,110.29
Autres charges opérationnelles		- 20,376,997.94	- 3,601,782.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 766,928,162.47	- 746,947,600.48
Reprise sur pertes de valeur et provisions		179,946,064.33	20,568,190.00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1,183,615,483.34	- 747,193,108.95
Charges financières		- 1,249,770.57	- 25,427.49
Prestations reçues frais financiers		- 34,566,535.74	- 66,669,783.38
VI - RESULTAT FINANCIER		- 35,816,306.31	- 66,695,210.87
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1,219,431,789.65	- 813,888,319.82
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6,477,086,408.93	5,982,576,536.85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7,696,518,198.58	- 6,796,464,856.67
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1,219,431,789.65	- 813,888,319.82
Eléments extraordinaires (charges)		- 390,880.00	0.00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 163,844,564.44	- 155,321,244.23
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1,219,822,669.65	- 813,888,319.82

dimanche 25 mars 1

الملحق رقم 07

:: Nouvelle pièce ::

https://hissab.sdc.dz/production/pagesCge/indexCge.xhtml

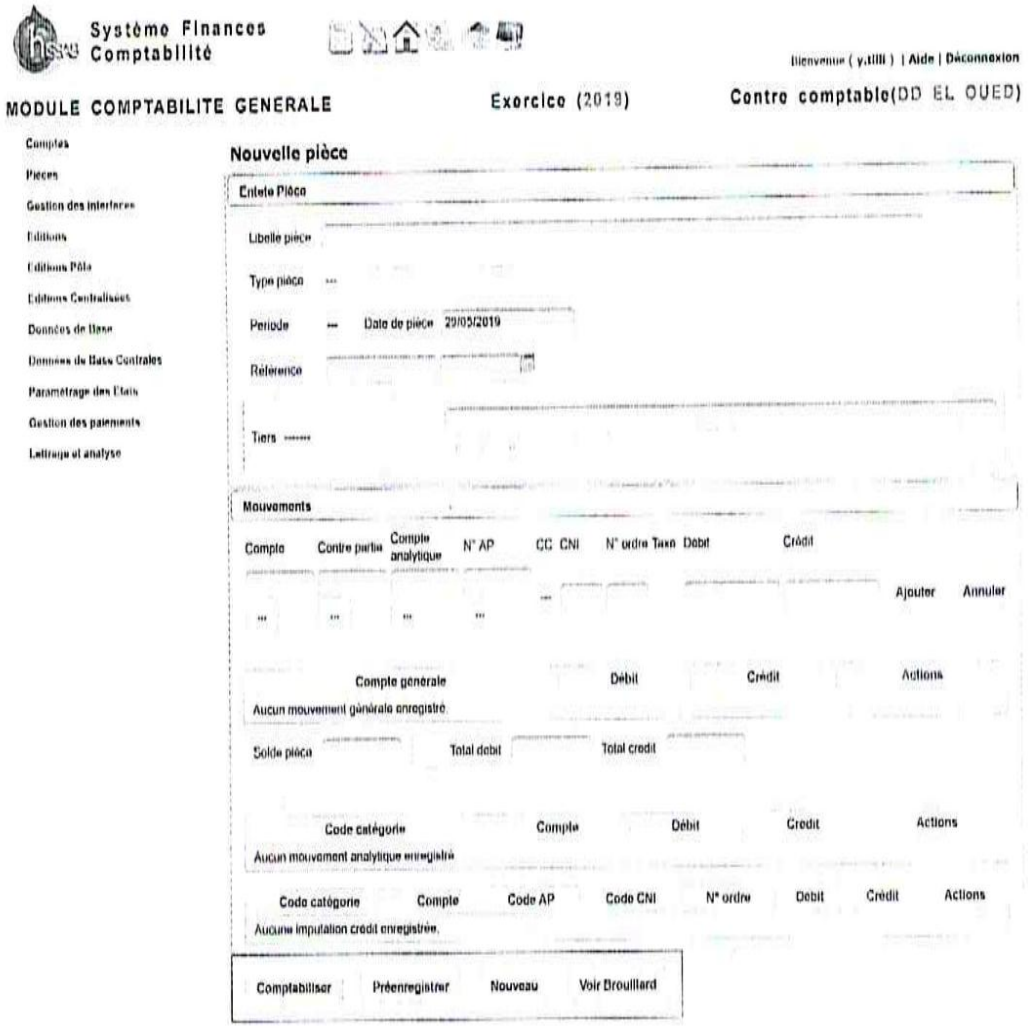

الملحق رقم 08

SOCIETE: **SDC - Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz** EXERCICE: **2017**

CENTRE COMPTABLE: **DD EL OUED** PERIODE(S): **Janvier** A : **Mois 13**

DATE: **29/05/2019 10.24.46**

GRAND LIVRE

23210 : BRANCHEMENTS EN COURS

DATE	PERIODE	TYPE	N°PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	SOLDE
				A nouveau			3 338 912 947,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000114	5157-FACT BOUHAMED ABDELOUAHAB AUGMENTATION PUISSANCE FOURAGE ACP KOUININE 13/02/2017_001/2017	1 132 600,00	0,00	3 340 044 847,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000117	2675-FACT STEG STAR ALIM EN EE 100/2000 LOG SOC DEBILA 05/02/2017_001/2017	9 455 650,00	0,00	3 349 500 497,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000119	5289-FACT ARIGUE MOHAMMED YACINE REAL BRTS GAZ AC.DJAMAA 12/02/2017_002/2017	192 500,00	0,00	3 349 692 997,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000120	5289-FACT ARIGUE MOHAMMED YACINE REAL BRTS GAZ AC DJAMAA 12/02/2017_001/2017	192 500,00	0,00	3 349 885 497,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000122	5289-FACT ARIGUE MOHAMMED YACINE REAL BRTS ELEC AC.DJAMAA 12/02/2017_003/2017	146 850,00	0,00	3 350 032 347,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000123	5289-FACT ARIGUE MOHAMMED YACINE REAL BRTS ELEC AC.DJAMAA 12/02/2017_004/2017	146 850,00	0,00	3 350 179 197,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000125	5511-FACT BESSAHRAOUI NABIL REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 12/02/2017_001/2017	754 000,00	0,00	3 350 933 197,33 D
09/03/2017	Février	ACH	0000126	3506-FACT BESSAHRAOUI MOHAMMED REAL BRTS ELEC AC.M'GHAIER 12/02/2017_001/2017	635 000,00	0,00	3 351 568 197,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000201	4267-FACT CHAOUKI OMAR REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 21/02/2017_001/2017	99 000,00	0,00	3 351 667 197,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000202	4267-FACT CHAOUKI OMAR REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 21/02/2017_002/2017	145 000,00	0,00	3 351 812 197,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000203	3943-FACT BESSAHRAOUI FARIDA REAL BRTS ELEC AC.M'GHAIER 10/02/2017_001/2017	780 810,00	0,00	3 352 593 007,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000204	2962-FACT MANA BRAHIM REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 28/02/2017_001/2017	575 000,00	0,00	3 353 168 007,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000205	2962-FACT MANA BRAHIM REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 28/02/2017_002/2017	317 000,00	0,00	3 353 485 007,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000206	2962-FACT MANA BRAHIM REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 28/02/2017_003/2017	339 500,00	0,00	3 353 824 507,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000207	2962-FACT MANA BRAHIM REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 28/02/2017_004/2017	432 000,00	0,00	3 354 256 507,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000208	3219-FACT DOUYEMI BRAHIM ALIM EN GAZ DOM ABDELMADJID MEFTAH GUEMAR 29/01/2017_001/2017	46 000,00	0,00	3 354 302 507,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000209	3219-FACT DOUYEMI BRAHIM ALIM EN GAZ DOM BELLAROUCI CHERIFA ZAOUIA TEDJANIA GUEMAR 29/01/2017_002/2017	62 200,00	0,00	3 354 364 707,33 D
14/03/2017	Février	ACH	0000210	3219-FACT DOUYEMI BRAHIM ALIM EN GAZ DOM BARAKAT ABDERAZAK CITE 8 MAI ELOUED 29/01/2017_004/2017	37 900,00	0,00	3 354 402 607,33 D
21/03/2017	Février	ACH	0000242	3219-C_0000210_FACT DOUYEMI BRAHIM ALIM EN GAZ DOM BARAKAT ABDERAZAK CITE 8 MAI ELOUED 29/01/2017_004/2017	0,00	37 900,00	3 354 364 707,33 D
21/03/2017	Février	ACH	0000243	3219-FACT DOUYEMI BRAHIM ALIM EN GAZ DOM BARAKAT ABDERAZAK CITE 8 MAI ELOUED 29/01/2017_004/2017	37 900,00	0,00	3 354 402 607,33 D
21/03/2017	Février	ACH	0000244	2425-FACT BEDIR SALAH ALIM EN EE 68 LOG + 18 LOC LPA 8 MAI ELOUED 23/02/2017_001/2017	3 103 060,00	0,00	3 357 505 667,33 D
Nombre mouvements période : 21				**Total de la période : Février**	18 631 320,00	37 900,00	
02/04/2017	Mars	ACH	0000278	3943-FACT BESSAHRAOUI FARIDA REAL BRTS ELEC AC.M'GHAIER 02/03/2017_002/2017	632 700,00	0,00	3 358 138 367,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000279	3943-FACT BESSAHRAOUI FARIDA REAL BRTS ELEC AC.M'GHAIER 09/03/2017_003/2017	809 800,00	0,00	3 358 948 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000280	2932-FACT OUAGADI AMINA REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 05/03/2017_001/2017	821 000,00	0,00	3 359 769 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000281	2962-FACT MANA BRAHIM REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 02/03/2017_005/2017	730 000,00	0,00	3 360 499 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000282	4267-FACT CHAOUKI OMAR REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 06/03/2017_004/2017	145 000,00	0,00	3 360 644 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000283	4267-FACT CHAOUKI OMAR REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 06/03/2017_005/2017	99 000,00	0,00	3 360 743 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000285	2932-FACT OUAGADI AMINA REAL BRTS ELEC AC. M'GHAIER 12/03/2017_002/2017	140 000,00	0,00	3 360 883 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000286	5511-FACT BESSAHRAOUI NABIL REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 12/03/2017_002/2017	140 000,00	0,00	3 361 023 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000287	4922-FACT BOUGUETTAYA MOHAMMED NADJIB REAL BRTS ELEC AC.EQ02 09/03/2017_001/2017	795 000,00	0,00	3 361 818 167,33 D
02/04/2017	Mars	ACH	0000305	4267-FACT CHAOUKI OMAR REAL BRTS ELEC AC. DJAMAA 06/03/2017_003/2017	145 000,00	0,00	3 361 963 167,33 D
06/04/2017	Mars	ACH	0000313	3219-FACT DOUYEMI BRAHIM ALIM EN GAZ DOM MANSOURI BILAL 19 MARS ELOUED 29/01/2017_003/2017	69 600,00	0,00	3 362 032 767,33 D
12/04/2017	Mars	ACH	0000332	3010-FACT SOUALAH NOURA ALIM EN EE CITE ELHOURIA REGUIBA SIT DGD 28/02/2017_001/2017	464 600,00	0,00	3 362 497 367,33 D
12/04/2017	Mars	ACH	0000332	3010-FACT SOUALAH NOURA ALIM EN EE CITE ELHOURIA REGUIBA SIT DGD 28/02/2017_001/2017	20 000,00	0,00	3 362 517 367,33 D

الملحق رقم09

SOCIETE SDC - Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016 **DATE** 29/05/2019 10.16.42

CENTRE DD EL OUED Périodes : « Janvier » au « Mois 13 »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
54110	COMPTEs REGIES ENCAISSEMENTS BNA	24 409 211,40		2 511 970 416,31	2 496 849 486,05	39 530 141,66	
54111	BNA ENCAISSEMENTS - HT/HP	2 284 720,10		37 544 630,14	36 389 968,06	3 439 381,36	
5411	COMPTES REGIES ENCAISSEMENTS BNA	26 693 931,50		2 549 515 046,45	2 533 239 455,01	42 969 523,02	
54121	COMPTES REGIES PAIEMENTS BNA	620 776 675,74		2 864 353 234,22	3 454 448 001,05	30 681 908,91	
54122	BNA PAIEMENTS/PROGRAMME PUBLIC	944 802,48		519 589 036,95	520 473 477,00	61 252,43	
5412	COMPTES REGIES PAIEMENTS BNA	621 721 568,22		3 383 943 071,17	3 974 921 478,05	30 743 161,34	
541	REGIES D'AVANCE	648 415 499,80		5 933 458 117,62	6 508 160 933,06	73 712 684,36	
54	**REGIES D'AVANCE ET ACCREDITIFS**	648 415 499,80		5 933 458 117,62	6 508 160 933,06	73 712 684,36	
58800	VIREMENTS DE FONDS INTERNES	0,00	0,00	36 383 753,43	36 383 753,43	0,00	0,00
58801	VIR FOND SUBD DISTR OU ENCAIS	0,00	0,00	2 702 582 413,53	2 702 582 413,53	0,00	0,00
58802	VIREMENTS DE FONDS AGENCE COMMERCIAL	0,00	0,00	2 288 499 708,17	2 288 499 708,17	0,00	0,00
5880	AUTRES VIREMENTS INTERNES	0,00	0,00	5 117 465 965,13	5 117 465 965,13	0,00	0,00
588	AUTRES VIREMENTS INTERNES	0,00	0,00	5 117 465 965,13	5 117 465 965,13	0,00	0,00
58	**VIREMENTS INTERNES**	0,00	0,00	5 117 465 965,13	5 117 465 965,13	0,00	0,00
59111	CHEQUES IMPAYES			521 228,15	521 228,15	0,00	0,00
5911	PERTES DE VALEUR SUR VALEURS A L'ENCAISSEMENT			521 228,15	521 228,15	0,00	0,00
591	PERTES DE VALEUR SUR VALEURS EN BANQUE ET ETABLISSEMENTS			521 228,15	521 228,15	0,00	0,00
59	**PERTES DE VALEUR SUR ACTIFS FINANCIERS COURANTS**			521 228,15	521 228,15	0,00	0,00
60220	CONSOMMATIONS STOCK CARBURANT	0,00	0,00	6 216 500,00	6 216 500,00	0,00	0,00
6022	CONSOMMATIONS STOCK CARBURANT	0,00	0,00	6 216 500,00	6 216 500,00	0,00	0,00
602	AUTRES APPROVISIONNEMENTS	0,00	0,00	6 216 500,00	6 216 500,00	0,00	0,00
60730	CONSOMMATION ACHAT NON STOCKE HORS GROUPE	0,00	0,00	24 835 032,09	24 835 032,09	0,00	0,00
60738	CONSOMMATION ACHAT NON STOCKE INTRA GROUPE			37 036 453,62	37 036 453,62	0,00	0,00
6073	CONSOMMATION ACHAT NON STOCKE	0,00	0,00	61 871 485,71	61 871 485,71	0,00	0,00
607812	CONSOMMATIONS PROPRES	0,00	0,00	4 903 189,88	4 903 189,88	0,00	0,00
60781	ELECTRICITE	0,00	0,00	4 903 189,88	4 903 189,88	0,00	0,00
60783	EAU			141 210,51	141 210,51	0,00	0,00
6078	FOURNITURES CONSOMMEES PAR LA SOCIETE	0,00	0,00	5 044 400,39	5 044 400,39	0,00	0,00
607	ACHATS NON STOCKES DE MATIERES ET FOURNITURES	0,00	0,00	66 915 886,10	66 915 886,10	0,00	0,00
60	**ACHATS CONSOMMES**	0,00	0,00	73 132 386,10	73 132 386,10	0,00	0,00
61105	PREST FOURNIES P ORGAN NATIONX			216 800,00	216 800,00	0,00	0,00
61107	TRAVAUX ENTREPRISES	0,00	0,00	41 722 232,06	41 722 232,06	0,00	0,00